ما يمتنع تقديمه في النحو العربي

(دراسة في نسق الكلام)

إعداد الدكتور

ربيع جمعة محمد الغفير

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة ـ جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني: rabeaal-ghafir.4@azhar.edu.eg

الملخص

إن باب التقديم والتأخير من أهم الأبواب ، وأقدم الظواهر التي أولاها النحويون عناية خاصة، ووضعوا لها أطرًا وضوابط ، لما يجوز وما يمتنع فيها ، وفي إطار ما يمتنع تقديمه وفق الضوابط التي وضعوها فإن هناك مواضع يمتنع فيها تقديم الكلمات من أسماء وحروف وغيرها، ويترتب على تقديمها مخالفات لقواعد النحاة ، وخرم لقوانين الصناعة عندهم، وهذه الموضوعات لم تجمع في مكان واحد مع إعطائها حقها في الشرح والتحليل، والإيضاح ، وإنما ذكرت مبثوثةً في كتب التراث النحوي ، فكان هذا البحث لجمع هذه المواضع ودراستها، وعرض مناقشات النحاة فيها، وتحليل ما يتعلق من شواهد قرآنية وشعرية وغيرها .

ويقع البحث بعد المقدمة في: تمهيد يشتمل على دراسة نظرية موجزة للتقديم والتأخير في التراث النحوي، والعلاقة بينه وبين الأصول المقررة عند النحاة، ثم عشرين مبحثًا تحتوي على الدراسة التحليلية لما يمتنع تقديمه في النحو العربي. ثم قائمة تشتمل على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، والتي تبرز أهمية هذا الموضوع في التراث النحوي، واحتفاء النحويين به في ضوء قواعد الصناعة النحوية التي وضعوها.

الكلمات المفتاحية: التقديم – التأخير – التراث – كان وأخواتها – النعت.

What is prevented from being forwarded in Arabic Syntax. (A Study of Speech Patterns)

By: Dr. Rabea Gomaa Mohammed Al-Ghafir

Assistant professor

Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo

Azhar University

E.MAIL: rabeaal-ghafir.4@azhar.edu.eg

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

Abstract

The chapter of forwarding and postponing is one of the most important chapters as it handles an ancient phenomenon which linguists gave a special interest, attached frameworks and disciplines for what can be done and what is not allowed. As for what is prevented from being forwarded in accordance with the disciplines the linguists designed, there are topics in which words whether they are nouns, letters or else are prevented from being forwarded. Forwarding those words is seen as a violation of the rules placed by the linguists. Such topics have not been compiled in one place, properly explained, displayed or analyzed but they were only mentioned in the books of syntactic heritage. Accordingly, this research is designed to include these topics, study them, display the discussions of the linguists and analyze related Qur'anic and poetic clues.

The research includes an introduction and a preamble which contains a brief theoretical study of forwarding and postponing in the syntactic heritage. It also sheds light upon the relationship between this issue and the identified origins of the linguists. Next, there are twenty minor divisions which handle an analytical study of what is prevented from being forwarded in Arabic syntax. After that there is a list of the most important results the research has achieved. Throughout the results, the research focuses light upon the importance of this topic for the Arabic syntactic heritage, how the linguists celebrate the topic in the light of the syntactic rules they designated.

Key Words: forwarding, postponing, heritage, kāna and her sisters, epithet

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدالله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح خلق الله أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فإن موضوع التقديم والتأخير مضمار فسيح للتفنن في لغة العرب، وباب من أوسع أبواب العربية، شغل الحديث عن مسائله وقضاياه مساحاتٍ واسعةً من كتب تراثنا اللغوي، عند النحويين والبلاغيين على السواء.

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني عن هذا الباب: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعةٍ، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان"(١)

وأزرى على قوم صغُر أمر هذا الباب في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه، والنظر فيه ضرباً من التكلف، قال-رحمه الله -: " ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"(٢)

وعدَّ أبو الفتح ابن جنى هذا الباب، وسعة تصرف العرب فيه من شجاعة العربية (٣). وعدّه أبو الحسين أحمد بن فارس من سنن العرب في كلامهم، وضروب التفنن في لغتهم(٤).

هذا وقد تناول النحويون التقديم والتأخير على نحو غير الذي تناوله به البلاغيون، وكان لكل من

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٠٦

(٢) المرجع السابق.

(٣) عقد ابن جنى باباً بهذا العنوان تحدث فيه عن خروج العرب في كلامهم عن نسق الكلام المعهود، بالحذف والزيادة والتقديم والتأخير وغير ذلك، الخصائص: ٢/ ٣٦٠

(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: ص٤١٢

الفريقين اعتبارات، وقواعد، ومقتضيات يتناولون بها هذا الضرب من التفنن.

وقد وضع النحاة – على ما سنفصل بإذن الله – قواعد لهذا الباب، وأقساماً وتصنيفات، فمن الكلام ما يجب تقديمه، وكان حقه أن يتأخر، ومنه ما يجب تأخيره، وكان حقه أن يتقدم، ومنه ما يجوز فيه الأمران على السواء.

ثم إني وجدت النحويين في تناولهم لمسائل هذا الباب وأنواعه ما بين مجملٍ ومفصل، ومقلّ ومكثر، وحين قرأت السرد المجمل الذى قام به **أبو بكر ابن السراج** – رحمه الله – في كتابه (الأصول) لما يمتنع تقديمه، ويجب تأخيره عند النحاة[١]، ونقله عنه **السيوطي** حرفياً في كتابه (الأشباه والنظائر)، [٢] وجدت أن هذه المواضع المذكورة على سبيل الإجمال تحتاج إلى تفصيل وتوضيح، وبخاصةٍ ما اتُّفق على امتناع تقديمه ، ومنها ما اختلف فيه، ووجدت الحديث فيها يؤدى إلى التفسير والتوضيح والفهم لكثير من الشواهد القرآنية والشعرية، وللعلماء في هذه المسائل والمواضع، وغيرها- مما لم يذكره ابن السراج- مساجلات، وحوارات، تستحق أن يسلط الضوء عليها.

فكان ذلك سبباً في أن استعنت الله –تعالى- واتخذت هذا الموضوع مجالاً لهذا البحث المتواضع.

منهجي في البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث قمت بتتبع المواضع التي يمتنع تقديمها عند النحاة، ورجعت إلى أقوال النحاة في ذلك، وبينت ما إذا كان هذا الموضع مما اتفق على منع تقديمه، أو مما اختلف فيه، وحرصت على ذكر الأدلة والحجج، وكنت – غالباً- أرجح ما أراه راجحاً، معللاً لما أقول، ورتبت المسائل محل البحث على ترتيب ألفية ابن مالك رحمه الله – تعالى – مراعيا في ذلك كله مقتضيات الصناعة والمعنى.

---

(١) الأصول: ٢/ ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) ج١ صـ ٣٤٥

خطة البحث: وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون مقسمًا على النحو التالي:

مقدمة، وتمهيد، وعشرين مبحثًا، وخاتمة، وفهرس.

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن: أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، ومنهجي في البحث، ثم خطة البحث.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأما التمهيد: فتحدثت فيه عن التقديم والتأخير عند قدامى النحاة، واشتمل على مبحثين:

- الأول: التقديم والتأخير في التراث النحوي.
- الثاني: العلاقة بين التقديم والتأخير والأصول المقررة عند النحاة.

الدراسة التفصيلية: ما يمتنع تقديمه في النحو العربي (دراسة تحليلية)، وفيه عشرون مبحثا:

- الأول: امتناع تقديم الصلة ومعمولها على الموصول.
- الثاني: امتناع تقديم المبتدأ على الخبر.
- الثالث: امتناع تقديم الخبر على المبتدأ.
- الرابع: امتناع تقديم أخبار(كان) وأخواتها على أسمائها.
- الخامس: امتناع تقديم معمولات الأفعال الجامدة.
- السادس: امتناع تقديم أخبار (إن) وأخواتها أو معمولاتها عليها، وعلى أسمائها.
- السابع: امتناع تقديم (أنَّ) في الكلام.
- الثامن: امتناع تقديم الفاعل ـ أو نائبه ـ على عامله.
- التاسع: امتناع تقديم المفعول به على فاعله.
- العاشر: امتناع تقديم المفعول معه على عامله، وعلى مصاحبه.
- الحادي عشر: امتناع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له.
- الثاني عشر: امتناع تقديم الحال على عاملها إذا كان معنى فعل.
- الثالث عشر: امتناع تقديم التمييز على عامله.

- الرابع عشر: امتناع تقديم المضاف إليه على المضاف، وامتناع تقديم معمول المضاف إليه عليه.
- الخامس عشر: امتناع تقديم معمول الصفة المشبهة عليها.
- السادس عشر: امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه.
- السابع عشر: امتناع تقديم النعت على المنعوت.
- الثامن عشر: امتناع تقديم المعطوف بالحرف على المعطوف عليه.
- التاسع عشر: امتناع تقديم معمول اسم الفعل عليه.
- العشرون: الحروف التي لها الصدارة في الكلام.

وأما الخاتمة:

فذكرت فيها بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وما أراه من توصيات متعلقة بالموضوع.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

التمهيد

وفيه مبحثان:

الأول: التقديم والتأخير في التراث النحوي.

الثاني: العلاقة بين التقديم والتأخير والأصول المقررة عند النحاة.

المبحث الأول
التقديم والتأخير في التراث النحوي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الأصل في التراكيب النحوية أن تأتى على الترتيب المعهود في الكلام العربي، وأن تكون وفق الرتب المقررة عند النحاة، ولكنه قد يعرض في الكلام ما يقتضي الخروج عن الترتيب المعهود، لفائدة وغرض عند المتكلم، إذ العرب أمة حكيمة لا تتصرف في كلامها عبثا.

وعندما استقرأ النحاة كلام العرب وجدوا أن هذا الخروج عن الترتيب المعهود في تركيب الجملة يخضع لقواعد عامة عندهم، فليس كل تركيب يجوز فيه التقديم أو التأخير، ولذلك وضعوا – النحاة – لهذه الظاهرة – التقديم والتأخير – قواعد عامة يجب على المتكلم مراعاتها، حتى يكون كلامه موافقا لكلام العرب.

وقد سمي ابن جني ـ رحمه الله ـ هذا الخروج نقض المراتب وأفرد له فصلاً في (الخصائص)، قال فيه: "اعلم أنه لا تنقضُ مرتبة إلا لأمر حادث، فتأمله، وابحث عنه"(١)

والمتأمل في الدرس النحوي يجد أن النحاة كان لهم موقفان من التقديم والتأخير:

أحدهما: موقف جمهور النحاة:

جمهور النحاة من المتقدمين والمتأخرين لم يفردوا ظاهرة التقديم والتأخير بمؤلف مستقل، ولكنهم اكتفوا بمباحث مبثوثةٍ في تراثهم النحوي.

والثاني: موقف ابن السراج والسيوطي:

اهتم ابن السراج بظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي، ولذلك أفردها بباب مستقل في كتابه (الأصول) وأطلق عليه: " باب التقديم والتأخير " فذكر فيه أن الأشياء التي لا يجوز تقديمها

(١) الخصائص: ١ / ٣٠٠.

ثلاثة عشر.

قال ـ رحمه الله ـ: " الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر، سنذكرها، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبرا لمبتدأ سوى ما استثنيناه.

فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم، والفعل والأفعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لاتشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز، وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل "[١]

ونقل هذا الكلام بنصه السيوطي في (الأشباه والنظائر) ولم يزد عليه.

وعقد **ابن جني** في (الخصائص) باباً سماه: شجاعة العربية، وأفرد فيه فصلاً خاصاً عن التقديم والتأخير، تحدث فيه حديثاً ضافياً عما يجوز تقديمه، وما يمتنع، وما يقبله القياس، وما يجوِّزه الاضطرار، وغير ذلك [٢].

(١) الأصول لابن السراج: ٢/ ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٨٢، وما بعدها.

المبحث الثاني

العلاقة بين التقديم والتأخير والأصول المقررة عند النحاة

علم النحو علم له أصوله وقواعده التي بني عليها كسائر العلوم الأخرى، ولذلك ربط النحاة بين هذه الأصول وبين الظواهر التي تعرض في كلام العربي.

وتأتى ظاهرة التقديم والتأخير في مقدمة الظواهر التي ارتبطت بهذه الأصول والقواعد العامة عندهم، ولذلك تنوعت أقوالهم في الربط بينهما، ومن ذلك:

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

١ ـ **الفعل عامل قوى**، ولذلك ــ إذا كان متصرفا ــ يجوز التصرف في معموله بالتقديم والتأخير، لأن التصرف في المعمول فرع عن التصرف في العامل.

قال **ابن يعيش** ــ رحمه الله ــ: "واعلم أنه إذا كان العامل في ــ الحال ــ فعلا جاز تقديم الحال عليه، فتقول: (جاء زيد قائما)، (وجاء قائما زيد)، (قائما جاء زيد). كل ذلك جائز، لتصرف الفعل. وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملا فيها، فتقول: (زيد ضارب عمرا قائما)، (وقائما زيد ضارب عمرا)، وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، حكم الجميع شيء واحد [١]"

٢ـ **العامل إذا كان ضعيفا** لا يجوز التصرف في معموله، لأن التصرف في المعمول يؤذن بقوة العامل، فيودى ذلك إلى التناقض.

قال **ابن يعيش** ـ رحمه الله ـ: " فإذا كان العامل في الحال معنى فعل، لم يجز تقديمها على العامل... ولذلك لا تقول: (مقيما فيها زيد)، فتقدم الحال هنا، إذ كان العامل معنى"[٢]

وقال أيضا: " أما إذا كان العامل معنى غير فعل، فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر، لضعف عامله

---

(١) شرح المفصل : ٢/ ٨.

(٢) المرجع السابق.

وكذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوي"[١]

وقال **الشاطبي** ـ رحمه الله ـ: " الترتيب الذي أشار إليه [٢] هو كون الاسم يلي الحرف العامل، والخبر بعد ذلك حسبما أشار إليه في الأمثلة المذكورة، يعنى أنه لا يجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها، فلا تقول: (قائم أن زيدا). ولا توسيطه وهو غير ظرف ولا مجرور، فلا تقول: (إن قائم زيدا) ... وإنما لم تتقدم أخبارها عليها، لعدم تصرفها، وكذلك لا تتوسط، لأجل عدم التصرف في نفسها فلا تتصرف في معمولها"[٣].

٣ـ المعمول لا يقع إلا حيث يجوز وقوع العامل، لأن التصرف في المعمول فرع عن التصرف في العامل، وأقصى ما يصل إليه الفرع هو مساواة الأصل.

قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ: "وأجاز الكوفيون: هذا طعامك رجل يأكل... فقدموا معمول (يأكل) على (رجل) وهو منعوت به...

ولا يصح ذلك على طريق البصريين، لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله، والله أعلم[٤].

(١) المرجع السابق: ٢/ ٤٢.

(٢) الضمير المستتر يعود على ابن مالك – ¬.

(٣) المقاصد الشافية: ٢ / ٣١٥

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ١٥١، والأشباه والنظائر: ١/ ٢٢٣.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية

ما يمتنع تقديمه في النحو العربي

دراسة تحليلية

المبحث الأول
امتناع تقديم الصلة ومعمولها على الموصول

وفيه مطلبان:

الأول: امتناع تقديم الصلة على الموصول.

الثاني: امتناع تقديم معمول الصلة (متعلقها) على الموصول.

المطلب الأول
امتناع تقديم الصلة على الموصول

الموصولات كلها – سواء أكانت اسمية أم حرفية – مبهمة المدلول، غامضة المعنى، لا يتبين المراد منها إلا بأحد شيئين بعدها هما: الجملة أو شبهها، وكل من الجملة وشبهها يسمى صلة الموصول، فالصلة هي التي تعين مدلول الموصول، وتفصل مجمله، وتجعله واضح المعني، كامل الإفادة، بيّن المراد.

ولذا فإن النحاة عرَّفوا الموصول بهذه الخصيصة، وهي الافتقار إلى تلك الجملة المتممة، التي تشتمل لزوما على ضمير يعود على الموصول، يسمى: العائد.

عرَّفه **ابن مالك** في (التسهيل) بقوله: ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خلَفِه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية [١].

وحدّه ابن الحاجب بقوله: مالا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد.

قال **الرضيّ** في شرحه: "انتصاب (جزءاً) على أنه خبر(يتمّ) لتضمنه معنى (يصير)، وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها، فمعني: يتم جزءاً، أي: يصير جزءاً تاماً"[٢].

وقال **ابن يعيش**: " الموصول" ما لا يتم حتى تصله بكلام بعده تام، فيصير مع ذلك الكلام اسماً تاماً[٣].

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ١٨٦.

(٢) شرح الكافية للرضيّ الاستراباذي: ٣/ ٢٣٧.

(٣) شرح المفصل: ٣/ ١٥٠.

ثم قال: " فمنزلة (الذي) ونحوه من الموصولات وحده منزلة حرف من الكلمة، من حيث كان لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه، لأنه مفتقر في الدلالة إلى غيره كما يفتقر الحرف الذي لا يدل على معناه بنفسه بل بغيره، ولذلك قال ابن مالك في تعريف المبني: " وكافتقارٍ أصَّلا"

ولذلك كان الموصول مبنيًا، فالموصول وحده اسم ناقص، أي ناقص الدلالة، فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ.

وقال **الزمخشري** في (المفصل): لابد له في تمامه اسمًا من جملة تردفه، أي تتبعه، وكل شيء يتبع شيئًا فقد ردفه(١).

وهذه الجملة التي يسميها النحويون صلة يسميها سيبويه حشواً، وتسميته لها حشواً من معنى الزيادة، أي أنها ليست أصلاً، وإنما هي زيادة يتم بها الاسم، ويتضح بها معناه، ومنه: فلان من حشوبني فلان أي: من أتباعهم وليس من صميمهم(٢).

وقد وضع النحاة لهذه الجملة شروطًا لا تصلح أن تكون صلة إلا بها(٣) والذي يعنينا من هذه الشروط في بحثنا هذا هو شرط تأخرها عن الموصول،

فقد اتفق النحاة على أن هذه الصلة التي يوصل بها الموصول لا يجوز تقديمها عليه، وكذا لا يجوز تقديم شيء منها.

قال **ابن السراج**: " لا يجوز أن تقدم – أي الصلة – على الموصول؛ لأنها كبعضه(٤)"

وقد ألمح ابن مالك في ألفيته إلى وجوب تأخير الصلة بقوله:

---

(١) المرجع السابق: الجزء نفسه والصفحة نفسها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع هذه الشروط في: شرح التسهيل: ١/ ١٨٦ وما بعدها (باب الموصول)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي: ١/ ٤٤٤.

(٤) الأصول: ٢ / ٢٢٣.

وَكُلّهـــا يَلْـــزَمُ بَعْـــدَهُ صِـــلَهْ عَلَـــى ضَـــمِيرٍ لائِـــقٍ مُشْـــتَمِلَة

فكلها: أي الموصولات، ويعني بها في البيت الاسمية لأنه لم يتطرق إلى الحرفية. وفهم من قوله (بعده) أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول[١]

وقد تحدث **الشاطبي** ـ رحمه الله ـ حديثًا ضافيًا عن (الصلة) في شرحه لهذا البيت، قال: " هذه الموصولات لابد لها من صلات، وسبب وصلها أنها لا يتبين معناها بنفسها، فإذا قلت جاءني الذي، واقتصرت لم يفهم من (الذي) شيء.

فإذا قلت: الذي قام، أو: الذي عندك، تبين بتلك الصلة معنى (الذي)، فساوي بها معنى (زيد) إذا قلت: جاءني زيد، أو (عمرو) في قولك: جاءني عمرو، فصارت إذاً الصلة من الموصول بمنزلة جزء الاسم من الاسم، فلهذا السبب لزمت، ولأجله حتم الناظم بذلك فيها حيث قال: " وكلها يلزم بعده صلة"[٢]

ثم قال مشيراً إلى قول ابن مالك المذكور: "صرّح – اي ابن مالك – بأن صلة الموصول لابد أن تشتمل على وصفين: أحدهما: أن تقع بعد الموصول، فإنه قال: تلزم بعده، والضمير عائد على كلّ ومدلوله الموصول، فلما عيّن لها موضعًا كان ذلك تصريحًا أو كالتصريح بمنع تقدمها، ويلزم من ذلك أيضا منع تقدم بعضها؛ إذ لو تقدم بعضها لم يَصدق عليها أنها وقعت بعد الموصول على الإطلاق، فإذاً لا يجوز أن تقول: جاءني ضربته الذي، ولا: جاءني إياه الذي ضربت، ولا جاءني عندك من قعد، ولا ما أشبه ذلك"[٣]

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية: ١/ ٤٤١، والأشموني بحاشية الصبان: ١/ ١٦١.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١/ ٤٦٧.

(٣) المرجع السابق: ١/ ٤٦٨ وما بعدها.

وقد علل النحاة لهذا الحكم (وهو امتناع تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول) بأنها تعتبر بعض الموصول، وجزءه المكمل له، كما قال صاحب الأصول. (١)

وقال ابن **مالك** في شرح التسهيل: " للموصول مع الصلة شبه بشطري الاسم، وأشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج كبعلبك، فإن المفرد مباين لهما (أي مختلف عنهما) بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدريهما في عجزيهما والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات، فكان شبهه أولى بالاعتبار"(٢)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأوضح **الشاطبي** هذا التعليل بقوله في شرح الألفية: " ووجه ذلك أن الصلة من كمال الموصول وجزء منه، فكما لا يتقدم الدال (أي حرف الدال) من زيد مثلا على الباقي، كذلك لا يتقدم ما هو بمنزلته، ومعمول الصلة جزء من الصلة؛ لأن المعمول تابع للعامل في الأصل تبعية الجزء"(٣)

وهكذا نرى أن النحاة مطبقون على هذا الحكم، وهو جار على قواعدهم من أن جزء الشيء، أو شبه جزئه يتقدم عليه.

---

(١) الأصول: ٢/ ٢٢٣.

(٢) جـ١ صـ٢٣١، وانظر الهمع: ١/ ٢٨٥.

(٣) المقاصد الشافية: ١/ ٤٧٠، وانظر: التصريح على التوضيح: ١: ١٤٠

المطلب الثاني

امتناع تقديم معمول الصلة (متعلقها) على الموصول.

اختلف النحاة في تقديم معمول الصلة على الموصول إلى ثلاثة آراء:

أحدها: المنع مطلقًا. وهو رأي البصريين.

الثاني: جوازه إذا كان ظرفًا أو جاراً ومجروراً، لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها وكذلك الجار والمجرور. وهو مذهب الكوفيين، وابن الحاجب(١).

الثالث: الجواز بثلاثة شروط:

- الأول: أن يكون الموصول (ال).
- الثاني: أن يكون مجروراً بـ(من).
- الثالث: أن يكون المعمول ظرفًا أو جاراً ومجروراً.

فإذا تحققت هذه الشروط الثلاثة جاز التقديم، نحو قوله ـ تعالى ـ "وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"(٢)، وقوله تعالي" إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ " (٣)،

والمنع في غير ذلك مطلقًا، وعليه ابن مالك رحمه الله تعالي. (٤)

وأجاز **ابن الحاجب** تقديم معمول صلة (ال) إذا كان ظرفًا أو مجروراً. (٥)

فقد منع البصريون تقدم متعلق الصلة على المعمول مطلقًا، ولو كان ظرفًا أو جاراً ومجروراً.

قال **ابن السراج**: " لا يصلح أن تقدم شيئًا في الصلة ظرفًا كان أو غيره على (الذي) البتة". (٦)

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي: ٣/ ٢٣٧، وما بعدها. وحاشية الصبان على الأشموني: ١/ ١٦١.

(٢) سورة يوسف: الآية / ٢٠

(٣) سورة الأعراف: الآية / ٢١

(٤) ينظر شرح التسهيل: ١/ ٢٣٧، همع الهوامع: ١/ ٢٨٧، ٢٨٨

(٥) شرح الأشموني بحاشية الصبان: ١/ ١٦١.

(٦) الأصول: ٢/ ٢٢٣.

وقد عللوا ذلك بأن معمول الصلة جزء من الصلة؛ لأن المعمول تابع للعامل في الأصل تبعية الجزء.

قال **الشاطبي**: "ولذلك لا يتقدم المعمول عند جماعة إلا حيث يصح تقدم العامل، ألا تري أن الفارسي استدل على جواز تقدم خبر(ليس) عليها بتقدم معمول خبرها عليها في قوله تعالى" أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُم"[١]وكذلك لا يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، كما لا يفصل بين أجزاء الكلمة، وهذا كله ظاهر"[٢]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد خرّج ما جاء من ذلك مما فيه تقديم متعلق الصلة على الموصول، على تقدير متعلق محذوف يفسره المذكور، فالتقدير في قوله تعالى "وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ": كانوا زاهدين فيه من الزاهدين[٣] وعلى هذا يكون (من الزاهدين) إما صفة مؤكدة، نحو: عالم من العلماء، أو مؤسسة على معنى: ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين، أو خبراً ثانياً لكان. [٤]

ونحو ذلك يقال في بقية الشواهد التي فيها ذلك.

قال **الشاطبي** بعد حديثه عن منع تقدم الصلة ومعمولها على الموصول: "وما جاء بخلاف ذلك في الظاهر فمحمول على محذوف، كقوله تعالى: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [٥] ففيه لا يتعلق بالزاهدين، ولكن بمحذوف دل عليه، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، أي: من جملة الزاهدين، ومثله قوله تعالى: (وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ) [٦]وقوله: (إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ

---

(١) سورة هود: ٨.

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ٤٦٩.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٤٤١، والأشموني: ١/ ١٦١، والهمع: ١/ ٢٨٩

(٤) حاشية الصبان: ١/ ١٦١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/ ٧٦.

(٥) سورة يوسف: الآية / ٢٠

(٦) سورة الأعراف: الآية / ٢١

الْقَالِينَ)[١] أي: إني ناصح لكما من الناصحين، وإني قالٍ لعملكم من القالين" [٢]

وقد حكى **ابن السراج** عن بعض مشايخ البصريين أن (ال)هنا ليست موصولة، وإنما هي (ال) التي للتعريف.

قال: " وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس (أي المبرد)، والذي عندي فيه أن التأويل: وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين، فحذف زاهدين، وبينه بقوله: من الزاهدين"[٣].

وهكذا نرى أن جمهور البصريين منعوا تقديم متعلق الصلة على الموصول؛ جريا على قواعدهم التي منعوا بها تقديم الصلة، فمعمول الصلة بمنزلة الجزء منها.

ولكني أميل هنا إلى مذهب الكوفيين وابن الحاجب في استثناء الظروف والمجرورات من هذا الحكم، لذا إن الظروف والمجرورات – عند البصريين وغيرهم- يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) سورة الشعراء: الآية / ١٦٨

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ٤٧٠ بتصرف يسير.

(٣) الأصول: ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤.

المبحث الثاني

مواضع امتناع تقديم المبتدأ على الخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون مقدما على خبره باتفاق النحاة، قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ: " لأن المبتدأ عامل في الخبر، ورتبة العامل التقدم على معموله، كالفعل وما أشبهه وأيضا فهو الكثير في الاستعمال، والكثرة دليل الأصالة...

فالقياس أن العامل مقدم على المعمول، والاستعمال أن هذا هو الأغلب في الكلام"(١)

ولكنه قد يعرض في الكلام ما يمنع هذا الأصل، وهو تقدم المبتدأ، ويلزم تأخره عن خبره، وذلك في أربعة مواضع جمعها **ابن مالك** ـ رحمه الله ـ في قوله:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيَ وَطَرْ ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

كَذَا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

كَذَا إذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَالَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا(٢)

وفيما يلي تفصيل هذه المواضع الأربعة:

الموضع الأول: أن يكون تقديم الخبر مسوغا للابتداء بالنكرة:ـ

إذا كان المبتدأ نكرة محضة امتنع تقديمه، لأن المبتدأ محكوم عليه، والحكم على مجهول لا يفيد غالبا(٣)

قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ: " لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن

---

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ٥٤ بتصرف

(٢) انظر الألفية بشرح الأشموني: ١/ ٢١٢، ٢١٣.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٤١، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/ ٢١٦، الأشموني: ١/ ٢٠٤.

غير معنى لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذلك إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية " (١)

ومن القرائن اللفظية في الكلام: وجوب تقديم الخبر عليها (٢).

وقال في الألفية:

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

قال الشاطبي: " (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ): هذا مبتدأ قد أخبر عنه بظرف مختص بإضافته إلى معرفة، وقدّم عليه، فحصل بسبب ذلك الإفادة، ولو قدّم هذا المبتدأ لم يفد الإخبار، إذا قلت: نمرة عند زيد"(٣)، ثم قال:

" والمجرور في حكم الظرف إذا قلت: في الدار رجل، ولزيدٍ مال، وما أشبه ذلك"(٤)

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على الخبر: -

إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على الخبر؛ امتنع تقديم المبتدأ على خبره؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة(٥)؛ إذ رتبة المبتدأ التقديم، ورتبة الخبر التأخير؛ ولذلك يمتنع تقديم المبتدأ في هذا الموضع ويجب تقديم الخبر عليه.

قال المرادي: "والثاني(٦): أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ، في نحو: في الدار ساكنها؛ إذ لو

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٨٩.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي: ١/ ٤٨٤، والمقاصد الشافية: ٢/ ٨٢-٨٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٤) المرجع السابق الجزء نفسه والصفحة نفسها.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٥٩.

(٦) الثاني: أي: الموضع الثاني من مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ.

تأخر الخبر؛ لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة"[١].

وقال **الشاطبي**: "ويريد[٢] أن الخبر يلتزم أيضا تقديمه إذا عاد إليه من المبتدأ ضمير، نحو قولهم: على التمرة مثلها زبدا، فـ(على التمرة): خبر (مثلها)، وقد عاد إليه الهاء من (مثلها)...

ووجه هذا اللزوم عود الضمير على ما قبله لفظا وإن لم يك في مرتبته؛ فلو بقي الخبر مؤخرا، لعاد الضمير على ما بعده لفظا ومرتبة؛ لأن مرتبة صاحب الضمير- الذي هو المبتدأ- التقديم على مفسره ـ الذى هو الخبر- وعود الضمير على ما بعده لفظا ومرتبة ممتنع في مثل هذا"[٣].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

الموضع الثالث: أن يكون الخبر مستوجبا صدارة الكلام:ـ

إذا كان الخبر مستوجبا صدارة الكلام بنفسه أو بغيره؛ وجب تقديمه على المبتدأ[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري-رحمه الله-: "المسألة الثالثة[٥]: أن يكون الخبر لازم الصدرية، بنفسه، نحو: أين زيد؟، أو بغيره، إما مقدما عليه نحو: لقائم زيد، أو متأخراً عنه، وذلك إذا كان الخبر مضافا إلي لازمها أي الصدرية، نحو: صبيحة أي يوم سفرك (فصبيحة) خبر مقدم و(أي) اسم استفهام مضاف إليه، و(سفرك) مبتدأ مؤخر"[٦].

---

(١) توضيح المقاصد: ١/ ٤٨٤.

(٢) أي ابن مالك رحمه الله .

(٣) المقاصد الشافية: ٢/ ٨٥-٨٦ بتصرف، وإنما قال الشاطبي: في مثل هذا لوجود مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. وقد أوصلها السيوطي – ٦-الى سبعة مواضع، ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٣/ ٧٧-٧٨

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٨٥، وأوضح المسالك: ١/ ٢١٥، والمقاصد الشافية: ٢/ ٨٧-٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٥٩.

(٥) الثالثة: هي المسالة الثالثة من التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ

(٦) التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٥٩.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصورا بـ (إلاَ) أو (إنما):ـ

إذا كان المبتدأ محصورا بـ (إلا) أو (إنما)؛ وجب تأخيره عن الخبر وامتنع تقديمه؛ لأن المحصور في هذه الحال- يجب أن يكون مؤخرا(١).

قال الشيخ خالد الأزهري-رحمه الله-: " (المسألة الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر أن يقترن المبتدأ بـ (إلا) لفظا نحو: مالنا إلا اتباع أحمد - ﷺ- فـ (لنا) خبر مقدم، و(اتباع أحمد) مبتدأ مؤخر.

أو يقترن بـ (إلا) معنى نحو: (إنما عندك زيد) فـ (عندك) خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر. وهو محصور فيه، والمعنى: ما عندك إلا زيد"(٢).

(١) يراجع: شرح الألفية للمرادي: ١/ ١٩١-١٩٢، وأوضح المسالك: ١/ ١٩١-١٩٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢١٩، والمقاصد الشافية: ٢/ ٨٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٣٨

(٢) التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٥٨.

المبحث الثالث

امتناع تقديم الخبر على المبتدأ

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، لأن المبتدأ ـ كما قالوا ـ عامل في الخبر، ورتبة العامل التقدم على معموله، كالفعل وما أشبهه(١).

لكن النحاة إذ قرروا ذلك لم يمنعوا من مخالفة هذا الأصل ما لم يمنع من ذلك مانع، قال **ابن مالك** في الألفية:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

أي: إذ لا ضرر يترتب على هذا التقديم، فإذا وجد ما يمنع هذا التقديم، تحتّم البقاء على الأصل، ووجب تأخير الخبر عن المبتدأ.

وقد حصروا ذلك في خمسة مواضع، جمعها ابن مالك في قوله:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءانِ عُرْفًا وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لامِ ابْتِدَا أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا؟

وفيما يلي تفصيل هذه المواضع الخمسة:

الموضع الأول: أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر :ـ

إذا استوي المبتدأ والخبر في التعريف، نحو: زيد صديقي، أو في التنكير، مثل: أفضل منك أفضل مني، ولا توجد قرينة تعين أحدهما من الآخر وجب تقديم المبتدأ، وامتنع تقديم الخبر عليه؛ فراراً من اللبس؛ لأن كلا منهما صالح لأن يكون مبتدأً وخبراً(٢).

قال المرادي: " فلو علم المخبر به منهما بقرينة، جاز التقديم، كقولك: أبو حنيفة أبو يوسف

---

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ٥٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٨٣، وابن عقيل: ١/ ٢١٠، والمقاصد الشافية: ٢/ ٥٨، ٥٩، والتصريح: ١/ ٥٤٨، والأشموني: ١/ ٣٣١

فـ(أبو حنيفة) خبر مقدم، لأن المراد تشبيه أبي يوسف به، وليس العكس"[١]

ومما وجد فيه قرينة تعين المبتدأ من الخبر، فجاز تقديم الخبر فيه: ما أنشده النحويون من قول الشاعر [٢]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنا وبَناتُنا بَنُوهنّ أَبْناءُ الرِّجال الأباعِدِ

فـ(بنونا): خبر مقدم، و(بنو أبنائنا): مبتدأ مؤخر، ولم يمتنع هنا تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأن ثمة قرينة تعيّن المبتدأ من الخبر، وهي: أن المقصود تشبيه بني الأبناء بالأبناء وليس العكس[٣].

الموضع الثاني: أن يكون الخبر فعلاً يوهم تقديمه كون المبتدأ فاعلاً:ـ

هذا هو الموضع الثاني مما يمتنع فيه تقديم الخبر على المبتدأ، وهو: إذا كان الخبر فعلاً، وذلك كقوله: زيد قام، وعمرو خرج، وبكر ضرب عمراً، وزيد يضرب أخاك، وما أشبه ذلك[٤].

فلا يجوز هنا أن تقدم الفعل، فتقول: قام زيد، ولا خرج عمرو، وغير ذلك مما تقدم، على أن تكون هذه الأسماء المؤخرة مبتدآت والأفعال أخبارها [٥].

قال **الشاطبي**: " وهذا الحكم متفق عليه بين النحويين [٦]"

وعلة هذا المنع: إيهام كون المبتدأ فاعلاً بالفعل إذا تقدم، ولذلك لو برز الفاعل جاز

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٢) البيت منسوب للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٩٩، وخزانة الأدب: ١/ ٤٤٤ وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٩٧.

(٣) المقاصد الشافية: ٢/ ٦٠.

(٤) المقاصد الشافية: ٢/ ٦٨.

(٥) المرجع السابق، وانظر: ابن عقيل: ١/ ٢٣٤، والأشموني: ١/ ٢١٣.

(٦) المقاصد الشافية: ٢/ ٦٨.

التقديم، فيجوز: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقام أبوه زيد، ونحو ذلك، لعدم اللبس حينئذ(١)

قال ابن مالك: "ولو كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر، نحو: زيد قام، لم يجز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل، فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك في: الزيدون قاموا: قاموا الزيدون، على أن يكون (قاموا) خبراً مقدماً"(٢)

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصورا بـ(إلا) أو (إنما):

إذا قصد من الكلام حصر خبر المبتدأ بـ (إلا) أو (إنما)؛ امتنع تقديمه على المبتدأ في اختيار الكلام؛ لأن الحصر يوجب تأخيره؛ فإذا قدم كان الكلام متناقضا من حيث المعنى(٣).

قال **ابن عقيل**: " الثالث(٤): أن يكون الخبر محصورا بـ (إنما) نحو: ((إنما زيد قائم)) أو بـ(إلا) نحو: ما زيد إلا قائم... فلا يجوز تقديم (قائم) على (زيد) في المثالين"(٥).

وهذا الذي تقدم من وجوب تأخير الخبر إذا كان محصوراً ب(إلا)، أو (إنما) هو ما ذهب إليه ابن مالك، وهو مطرد عنده في كل ما كان منحصراً، فقد قال في المبتدأ:

وخبر المحصور قدّم أبداً ********

أي: أخر المبتدأ وقدمه إذا كان هذا المبتدأ محصوراً.

---

(١) المرجع السابق، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/ ١٨٩.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٢٩٨.

(٣) يراجع: شرح الألفية للمرادي: ١/ ١٨٩-١٩٠، وأوضح المسالك: ١/ ١٨٦، والمقاصد الشافية: ٢/ ٧٢-٧٣، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٥١، وشرح الأشمونى: ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

(٤) من مواضع امتناع تقديم الخبر على المبتدأ.

(٥) شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٢ بتصرف.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقال في باب الفاعل:

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

وقال في (شرح التسهيل): " ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بإلا لفظاً أو معني، كما في قوله ـ تعالي ـ: "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ"(١)، وكقوله ـ تعالي ـ: "إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ"(٢) ـ أي: ما أنت إلا نذير ـ، وأشرت بقولي: (في الاختيار) إلي أن تقديم الخبر المقترن بإلا قد يرد في الشعر، كقول الكميت(٣):

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟ "(٤)

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مقترناً بلام الابتداء: ـ

إذا كان المبتدأ مقترنا بلام الابتداء نحو: لزيد قائم، امتنع تقديم الخبر عليه؛ فلا يقال: قائم لزيد.

ووجه المنع هنا أن لام الابتداء لها صدارة الكلام، فدخولها على المبتدأ يؤكد الاهتمام بأوليته، فلو قدم الخبر لتناقض الكلام(٥).

قال **ابن مالك** ـ رحمه الله ـ: " ومما يمنع تقديم الخبر: اقتران المبتدأ بلام الابتداء؛ لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليته، وتقدم خبرها عليه منافٍ لذلك، فمنع(٦)"

(١) سورة آل عمران: الآية / ١٤٤.

(٢) سورة هود: الآية / ١٢.

(٣) البيت ليس في ديوان الكميت، وهو في: الهمع: ٢/ ٣٢، والتصريح: ١/ ١٧٣، والأشموني: ١/ ٢١١.

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٢٩٨.

(٥) يراجع: المقاصد الشافية: ٢/ ٧٤-٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/ ١٩٠.

(٦) شرح التسهيل: ١/ ٢٩٨.

الموضع الخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام: -

يلزم تأخير الخبر إذا كان مبتدؤه مما له صدر الكلام؛ لأن المبتدأ إذا كان كذلك لم يصح أن يتقدم عليه مما في جهته شيء من معمول أو غيره(١).

والمبتدأ الذي له صدارة الكلام سبعة أضرب(٢):

أحدها: اسم الشرط، نحو: من يكرمني أكرمه.

والثاني: اسم الاستفهام، نحو: ما عندك؟

والثالث: كم الخبرية، نحو: كم رجل عندك؟

والرابع: ما جاء مضافا لواحد من هذه الثلاثة، نحو: غلام من يقم أقم معه.

والخامس: ضمير الشأن أو القصة(٣)، نحو: هو زيد منطلق، هي قام زيد.

والسادس: (ما) التعجبية، نحو: ما أحسن زيدا.

والسابع: المبتدأ الذي دخلت الفاء في خبره، نحو: الذي يأتيني فله درهم.

ومما سبق يتضح أن النحاة يوجبون التزام الرتبة في هذه المواضع، فيمنعون تقديم الخبر، ويوجبون تقديم المبتدأ، لأن الخروج على هذا الترتيب يؤدي إلى محظور نحوي، من اللبس وغيره.

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ٧٦، ويراجع: شرح الألفية للمرادي: ١/ ١٩٠، أوضح المسالك: ١/ ١٨٧-١٨٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢١٥، والتصريح: ١/ ٥٥٢-٥٥٣، وشرح الأشموني: ١/ ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ٧٧-٨٢.

(٣) ضمير الشأن هو: ضمير يتقدم الجملة لتفسيرها، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول، ويسمى ضمير الشأن إن كان مذكرا نحو" قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ" ، وضمير القصة إن كان مؤنثا ، نحو قوله تعالى" فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ" الحج:٤٦ . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/ ١١٤، والتصريح: ١/ ١٦٢.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الرابع

امتناع تقديم أخبار(كان) وأخواتها على أسمائها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: امتناع تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها.

المطلب الثاني: امتناع تقديم أخبار (كان) وأخواتها على أسمائها.

المطلب الأول

امتناع تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها

(كان) وأخواتها أفعال ناقصة ناسخة ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، ويسمي المبتدأ اسمها، وخبر المبتدأ خبرًا لها،

وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام:

- قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه.
- وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه.
- وقسم فيه خلاف، فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع.

فالذي لا يجوز تقديم خبره عليه اتفاقًا: مادام، وسيأتي الكلام عنها مفصلاً.

والذي فيه خلاف: ليس، ومازال، وما انفك، وما برح، وسنفصل القول فيها لاحقا كذلك.

والذي يجوز تقديم خبره باتفاق، ما بقي من الأفعال، إذا لم يدخل عليه حرف مصدري فيستلزم التصدير [١] قال **ابن جني**: "ومما يصح ويجوز تقديمه: خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها نفسها"[٢]

وفي (الفصول الخمسون) لابن معطٍ ذكر: كان، وأصبح، وأضحي، وأمسي، وصار، وظل، وبات، قال: "وهذه السبعة يجوز تقديم خبرها على اسمها، قال الله تعالي

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٣٧٣، ٣٧٤، والإنصاف: ١/ ١٤٧

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٨٢

"وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ "[١]

ويجوز تقديم خبرها عليها، نحو قولك: قائمًا كان زيد"[٢]

وقال **ابن إياز** في شرحه: ويجوز تقديم أخبارها عليها، كقولك: قائمًا كان زيد، ودليله: قوله تعالي: (وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)[٣] لأن (أنفسهم) مفعول (يظلمون) ومعمول له، (ويظلمون) الخبر، وقد تقدم معموله عليه، فدل على جواز تقدمه نفسه عليه، ومثله قوله تعالي "قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ"[٤] لأن الجار والمجرور (أبالله) متعلق بالخبر الذي هو (يستهزئون) وقد تقدم عليه[٥].

ثم قال: "وأوضح منه قوله تعالي "وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ"[٦] فـ (أين) خبر(كنتم) مقدم عليه، و(ما) زائدة[٧]، وقد ذكر **ابن هشام** في (أوضح المسالك) جواز ذلك، مستدلاً بقوله ـ تعالي ـ: " أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ"[٨]، وبقوله ـ تعالي ـ: "وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ"[٩]."[١٠]

قال الشيخ خالد في (التصريح): " وتقديم أخبارهن عليهن- أي كان وأخواتها - جائز عند

(١) سورة الروم: الآية / ٤٧.

(٢) المحصول بشرح الفصول: ١/ ٣٨٨، ٤٠٣، ٤٠٤

(٣) سورة الأعراف: الآية / ١٧٧

(٤) سورة التوبة: الآية / ٦٥

(٥) المحصول: ١/ ٤٠٤

(٦) سورة الحديد: الآية / ٤

(٧) المحصول: ١/ ٤٠٤

(٨) سورة سبأ: الآية/ ٤٠

(٩) سورة الأعراف: الآية / ١٧٧

(١٠) أوضح المسالك: ١/ ٢٤٤

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

البصريين، إذا عريت مما يوجب التقديم، أو التوسط، أو التأخير [١].

هذا الذي تقدم من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها إذا كانت أخبارها مفردة.

أما إذا كانت هذه الأخبار جملاً اسمية أو فعلية فللنحاة في حكم تقدم هذه الأخبار على النواسخ، وتوسطها بينها وبين أسمائها ثلاثة أقوال:

١ـ منع التقديم ووجوب التأخير مطلقاً.

وأخذ بهذا الرأي ابن عصفور في (المقرب)[٢]، وحكاه أبو حيان[٣]، واحتجوا بعدم سماع ذلك عن العرب، وبأن الخبر إذا كان جملة فعلية فلا يتقدم على المبتدأ في نحو: زيد يقوم، فلا يقال: يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبر مقدمًا، و(زيد) مبتدأ مؤخراً.

٢- منع التقديم أو التوسط إذا كان الخبر فعلاً، وفاعله ضمير مستتر فيه. حكاه السيوطي في (الهمع)[٤]

٣ـ جواز التقديم إذا كان الخبر جملة فعلية، وهو رأي ابن السراج.

قال في الأصول: "وهو القياس وإن لم يسمع"[٥]

وأخذ بهذا الرأي ـ جواز التقديم والتوسيط ـ أبو جعفر النحاس، حيث أعرب قوله ـ تعالي ـ: "كبر عليك" من قوله تعالي " وإن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ"[٦] خبر (كان)،

---

(١) التصريح: ١/ ٦٠٦، وفي شرح التسهيل لابن مالك "فإن لم تعْرَ وجب التقديم في نحو: كم كان مالك؟ وأين كان زيد؟ – فيجب تقديم الخبر لأنه من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام –، ووجب التوسط في نحو: كان في الدار صاحبها – وذلك لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ووجب التأخير في نحو: كان موسي فتاك، وذلك لأنه لا يتبين الاسم من الخبر إلا بتقديم الاسم وتأخير الخبر" . ا. هـ بتصرف يسير: ١/ ٣٤٩، ٣٥٠ .

(٢) صـ ١٤٧، ١٤٨ .

(٣) ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٦.

(٤) ١/ ٣٧٤ .

(٥) الأصول: ١/ ٨٨ .

(٦)) سورة الأنعام: الآية / ٣٥

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقدم على الاسم، وهو إعراضهم[١].

وصححه ابن مالك أيضا، وجعله قياسًا على جواز تقديم خبر المبتدأ، وإن لم يسمع مع كان[٢].

واستدل هؤلاء بورود تقديم معمول خبر (كان) الواقع جملة فعلية على (كان) في قوله تعالي: " أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ"[٣]، وقوله ـ تعالي ـ: " وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ"[٤] لأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل[٥][٦].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المطلب الثاني

امتناع تقديم أخبار (كان وأخواتها) على أسمائها

أجاز النحاة تقديم أخبار (كان) وأخواتها على أسمائها، أي توسيطها بينها وبين أسمائها، ما لم يكن هناك موجب للتقديم، أو مانع منه، فالموجب كقولنا: كان في الدار صاحبها، وهنا يجب تقديم الخبر على الاسم، لأن الاسم اشتمل على ضمير يعود على شيء في الخبر، فيلزم من تأخير الخبر عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهذا لا يجوز.

والمانع كقولنا: كان أخي صديقي؛ وكان فتاك مولاك؛ إذ إن كل واحدٍ من هذين

---

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس:٢/ ٦٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٨ .

(٣) سورة سبأ: الآية / ٤٠

(٤) سورة الأعراف: ١٧٧ .

(٥) همع الهوامع: ١/ ١١٨، وانظر الممنوع في النحو د/ عبد العزيز فاخر: ٢٩، ٣٠

(٦) قولهم: إن تقدم المعمول لا يجوز إلا حيث يتقدم العامل، غير لازم ولا مطرد، قال ابن مالك في شرح التسهيل: إن المعمول يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيداً فاضرب (١/ ٣٥٤) فقد تقدم المعمول ولا يجوز أن يتقدم العامل، فلا يجوز: أما فاضرب زيداً، وفي التصريح: إن البصريين أجازوا: زيداً عمرو ضرب، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمول، ولم يجيزوا تقديم العامل، وفي التنزيل: " فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ" (الضحى: ٩) فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه، لأن (أما) لا يليها فعل. (التصريح: ١/ ٦٠٦).

الاسمين يصلح لأن يكون خبراً، فلا يعرف الاسم من الخبر إلا بتقديم الاسم وتأخير الخبر، فيجب تقديم الاسم، ويمتنع تقديم الخبر(١).

ويجوز التقديم في غير ذلك، ومنه قوله تعالي " وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ "(٢)

وقد نص **ابن مالك** في ألفيته على جواز التوسيط بقوله:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ....البيت)(٣)

وقال في شرح التسهيل: " وأمثلة التوسيط مع غير(كان) من أخواتها سهلة، فاستغني عن ذكرها"(٤)

وفي توسط هذه الأخبار إذا كانت جملاً تفصيل ذكرناه في المبحث السابق(٥).

وأخبار (زال) وأخواتها مما يعمل بشرط سبق نفي أو شبهه اختلف العلماء في تقديم أخبارها عليها على ما سنبينه لاحقا، إلا أنهم اتفقوا على جواز تقديم أخبارها على أسمائها كعامة أخوات كان، أي توسيط الأخبار بينها وبين أسمائها.

قال **ابن يعيش**: " وأما تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بلا خلاف؛ لأن المقتضى لجواز ذلك موجود، وهو كون العامل فعلاً، ولا مانع هناك، فلذلك جاز أن تقول: مازال قائماً زيد، وما انفك عالماً بكر"(٦)

وفي المحصول: " تقديم أخبارها – أي زال وأخواتها – على أسمائها جائز بغير خلاف"(٧)

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٩، والتصريح: ١/ ٦٠٢ – ٦٠٥

(٢) سورة الروم: الآية / ٤٧

(٣) انظر: الأشموني: ١/ ٢٣٢، وابن عقيل: ١/ ٣٧١.

(٤) شرح التسهيل : ١/ ٣٤٩.

(٥) انظر صـ٣٠١٦ من هذا الإصدار.

(٦) شرح المفصل: ٧/ ١١٣

(٧) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٤٠٥.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الخامس
امتناع تقديم معمولات الأفعال الجامدة

ذكر **ابن السراج** في (الأصول) مما يمتنع تقديمه: معمولات الأفعال التي لا تتصرف، وذكر منها نعم، وبئس، وفعل التعجب، وليس، ومه، وصه، وعليك [١]، وما أشبه هذا[٢].

ومنها أيضا مما لم يذكره ابن السراج: دام، والأفعال ناقصة التصرف من أخوات (كان) وهي: زال، وبرح، وفتئ، وانفك، على أن في تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها كلاماً فصّلنا القول فيه في المبحث السابق، ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب نفصل القول فيها على النحو التالي:

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المطلب الأول
حكم تقديم خبر (ليس) عليها

أختلف النحويون في هذه المسألة، على مذهبين:

الأول: مذهب جمهور البصريين والفراء من الكوفيين: جواز تقديم خبر (ليس) عليها[٣].

الثاني: مذهب الكوفيين وبعض البصريين: منع تقديم خبر (ليس) عليها[٤].

وعلي ذلك ابن السراج[٥]، وعبد القاهر الجرجاني[٦] واختاره ابن مالك، قال في الألفية:

---

(١) أفردت للحديث عن تقديم كل من: معمول فعل التعجب، ومعمول اسم الفعل مبحثًا خاصًا.

(٢) الأصول: ٢/ ٢٢٨

(٣) الإنصاف: ١/ ١٥١، وائتلاف النصرة: ١٢٣، والمسائل الحلبيات: ٢٨٠، والخصائص: ١/ ٣٨٢، و شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥٠، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧٣

(٤) الإنصاف: ١/ ١٥١، وائتلاف النصرة: ١٢٣، والمسائل الحلبيات: ٢٨٠، والهمع: ١/ ٣٧٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٣٧٤

(٥) قال في الأصول: " ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها؛ لأنها لم تتصرف تصرف (كان) لأنك لا تقول منها: يفعل ولا فاعل":١/ ٩٠.

(٦) قال في (المقتصد شرح الإيضاح) للفارسي: "اعلم أن الشيخ أبا على (أي الفارسي) جوّز تقديم خبر (ليس) على (ليس)، والاختيار في المذهب الثاني أي المنع": ١/ ٤٠٨.

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي.....البيت[١]

وأجاب في شرح التسهيل عن حجج البصريين[٢]

وقد نقل الأنباري[٣] عن بعض النحاة أن مذهب سيبويه هو المنع، ثم قال: " وليس بصحيح (أي أن سيبويه يري منع ذلك) والصحيح أنه ليس له في ذلك نص[٤]" وتابعه على ذلك صاحب (ائتلاف النصرة)[٥].

وهذا كلام غير صحيح، أي زعم أن سيبويه لم يرد عنه نص في المسألة، أو أنه كان مع الكوفيين في منعهم ذلك، والصواب أن سيبويه مع جمهور البصريين في جواز التقديم، قال في (الكتاب) في باب (ما ينصب في الألف) أي ألف الاستفهام: " تقول: أعبدَ الله

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) الألفية بشرح الشاطبي: ٢/ ١٧٠، وقال الشاطبي " يعني ـــ أي ابن مالك ـــ أن المختار في خبر(ليس) منعُ تقديمه على (ليس)، فلا يجوز أن يقال: قائما ليس زيد، ولا أخاك ليس بكر، ومعنى (اصْطُفِي): اختير، وهو مأخوذ من صفو، وصفوته " ثم قال: " ويبقي النظر في المصطفِي من هو؟ والأظهر أن فاعل (اصطفي)هو الناظم؛ فإنه قد أشار في شرح التسهيل لذلك، حيث قال: "ولا يتقدم خبر(دام) اتفاقًا، ولا خبر (ليس) على الأصح) فنبه على أن المنع عنده هو الأصح ".

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٣٥٤

(٣) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي عبيد الله ابن أبي سعيد الأنباري ، الملقب بالكمال، صاحب (الإنصاف في مسائل الخلاف) ،(نزهة الألباء في طبقات الأدباء) ، (الإغراب في جدل الإعراب) ، (أسرار العربية) ، (البيان في غريب إعراب القرآن)..وغيرها ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة، قرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي وأخذ النحو عن أبي السعادات هبة الله بن الشجري ، عرف بالزهد والتقشف ، توفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد، ودفن في مقبرة باب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي . انظر ترجمته في: وفيات الأعيان:٣/ ١٣٩، وإنباه الرواة:١٧٠١٢، وبغية الوعاة: ٢/ ٨٦، وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٩، والبداية والنهاية: ١٢/ ٣٣١.

(٤) الإنصاف: ١/ ١٥١، وانظر أيضا: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: ١/ ٤٠٨.

(٥) ائتلاف النصرة: ١٢٣.

ضَربتَه؟ وأزيداً مررت به؟ وأعمراً قتلت أخاه؟ وأعمراً اشتريت له ثوباً؟..... ثم قال: " ومثل ذلك: أعبدَ الله كنت مثله؟ لأن (كنت) فعل، والمثل مضاف إليه وهو منصوب، ومثله: أزيداً لست مثله؛ لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لقيت أخاه"(١) قال: "وهو قول الخليل"(٢).

وقال في موضع آخر عن (ليس) و(كان): " الخبر فيهما مقدمًا مثله مؤخراً"(٣)

قال **أبو سعيد السيرافي**: " وأما (ليس) فإن الذي يدل عليه قول سيبويه أن تقديم الخبر عليها جائز، فتقول: قائمًا ليس زيد، وبعض النحويين يأباه، ولا خلاف بينهم في جواز تقديم الخبر على الاسم بعد (ليس)، كقولك: ليس قائما زيد"(٤)

ونسب إلي سيبويه الجواز كذلك ابُن مالك في شرح التسهيل(٥)

وقد اضطرب النقل عن أبي علي الفارسي في هذه المسألة، فنسب إليه ابن مالك الجواز(٦) ونسب إليه السيوطي المنع، تبعًا لشيخه أبي حيان، حيث نسب المنع إلي أبي علي(٧)

وذهب **الشاطبي** في (المقاصد الشافية) إلي أن أبا على اختار المنع في (المسائل الحلبيات)،

---

(١) الكتاب: ١/ ١٠١، ١٠٢

(٢) المرجع السابق: ١/ ١٠٢

(٣) السابق: ١/ ٦١

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٣ وقد نقله بنصه الأعلم الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ١٨١، ١٨٢ وقال في موضع آخر: " اعلم أن (كان) بمنزلة (ضرب) في التصرف والعمل.....، و(ليس) هي بمنزلة (كان) وإن كانت لا تتصرف، وقد فهم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يجيز: قائمًا ليس زيد، فيقدم خبر (ليس) عليها، انظر: ١/ ٢٣٢

(٥) جـ ١ صـ ٣٥٤ وانظر كذلك: علل النحو للوراق: ٣٥٥

(٦) شرح التسهيل: ١/ ٣٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٤

(٧) انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٧، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧٣،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

واختار الجواز في (الإيضاح)[١]

والذي أراه هنا هو ما ذهب إليه ابن مالك من أن مذهب الفارسي هو متابعة سيبويه في القول بجواز تقديم خبر (ليس)عليها؛ فإن الرجل قد أطال النفس في كتابيه المشار إليهما في بسط حجج المجيزين والانتصار لها[٢].

أدلة البصريين على مذهبهم:

استدل البصريون على جواز تقديم خبر (ليس) عليها بالقياس والسماع، فأما القياس فهو قياسها على (كان)، فكما يجوز تقديم خبر (كان) عليها يجوز تقديم خبر(ليس)[٣].

وقاس **أبو على الفارسي** تقديم خبر (ليس) عليها على جواز تقديمه على اسمها، قال: " فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر ـ أي على الاسم ـ كما جاز ذلك في الفعل، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز: ليس قائمًا زيد بلا خلاف[٤] كذلك جاز: قائمًا ليس زيد، كما جاز: قائمًا كنت، لما جاز: كان قائمًا زيد"[٥]

وأما السماع: فقد استدلوا بقول الله تعالي: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[٦].

ووجه الاستدلال بالآية: أن (يوم) معمول للخبر(مصروفًا) وقد تقدم على (ليس)،

(١) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٢/ ١٧٠ وانظر كذلك: المقتصد للجرجاني: ١/ ٤٠٨

(٢) المسائل الحلبيات: ٢٨٠، المقتصد: ١/ ٤٠٨، ٤٠٩ وينظر كذلك: المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي: ١/ ٤٠٦

(٣) الإنصاف: ١/ ١٥١

(٤) ما ادعاه أبو على الفارسي من الإجماع هنا على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها غير مسلم، ففي المسألة خلاف موجود، انظر: الأشموني: ١/ ٢٣٢، والتصريح: ١/ ٦٠٢

(٥) المسائل الحلبيات: ٢٨٠

(٦) سورة هود: الآية/ ٨

قالوا: وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، [١] لأنه لا يجوز أن يقع المعمول إلا حيث يقع العامل؛ لأن رتبة العامل قبل المعمول [٢]

أدلة الكوفيين:

استدل الكوفيون ومن وافقهم من البصريين على منع تقديم خبر(ليس) عليها بأن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجري الفعل المتصرف [٣]، وبهذا يفارق (كان) ولا يسلم قياس (ليس) عليه؛ إذ إن تصرف (كان) هو ما سمح فيه بجواز تقديم خبره عليه كسائر الأفعال المتصرفة في جواز تقديم معمولاتها عليها.

وكذلك قياسهم (ليس) على (ما) النافية، لأن (ليس) تنفي الحال، كما أن (ما) تنفي الحال، وكما أن (ما) لا تتصرف، ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس)[٤].

علي أن من النحويين من يغلّب عليها الحرفية، ولهم في ذلك أدلة[٥].

قال في الإنصاف: " وعلى كل حال فهذه الأشياء – أي الأدلة التي ساقها على القول بحرفية (ليس)- وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية على إيغالها في شبه الحرف، وإذا ثبت أنها لا تتصرف، وأنها موغلة في شبه الحرف، فينبغي ألا يجوز تقديم خبرها عليها [٦]"

وقد أجاب ابن مالك عن استدلال المجيزين بالآية الكريمة بثلاثة أجوبة:

---

(١) هذه قاعدة مسلمة عند القدماء كالفارسي وابن جني وغيرهما، انظر: المقاصد الشافية: ٢/ ١٧٣

(٢) المسائل الحلبيات: ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٤، والإنصاف: ١/ ١٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٣٧٣، ٣٧٤

(٣) الإنصاف: ١/ ١٥١.

(٤) الإنصاف: ١/ ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٤.

(٥) الإنصاف: ١/ ١٥١، وشرح المفصل: ٧/ ١١٤.

(٦) الإنصاف: ١/ ١٥١.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيداً فاضرب، وعمراً لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد(أما) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمهما عليهما كذلك يلزم من تقديم معمول خبر(ليس)تقديم الخبر(١).

الثاني: أن يجعل (يومًا) منصوبًا بفعل مضمر؛ لأن قبله (ما يحبسه) فيوم يأتيهم جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم و(ليس مصروفًا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون (يوم) مبتدأ؛ فبني لإضافته إلي الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي(٢)

وقال **الأنباري** في (الإنصاف): يمكن أن يكون (يوم)منصوبًا بفعل مقدر دل عليه ما بعده وهو قوله (ليس مصروفا عنهم) وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب"(٣)

وعلى فرض تسليم القاعدة التي تمسك بها المجيزون بالآية، وهي جواز تقدم المعمول حيث يتقدم العامل فإن المانعين قالوا: إن المعمول المتقدم في الآية ظرف، والظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

قال **الشاطبي**: " فلعل هذا من جملة ما اتُّسع فيه، ألا تراهم يقولون: إن بك زيداً مأخوذ، وإن غداً أخاك راحل، فتقدم الظرف والمجرور – وهما معمول الخبر – على الاسم، ومع أن الخبر لا يجوز تقديمه البتة؟ "(٤)

وبذا يتبين أن أدلة المانعين أقوي، إذ إن مستندهم الأساسي هو التعويل على ما سمع من

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥٤، وذكر الشيخ الخضري في حاشيته على ابن عقيل عدة مواضع يجوز فيها تقدم المعمول ولا يجوز فيها تقدم العامل: ١/ ١١٤.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٣٥٤ .

(٣) الإنصاف: ١/ ١٥٣ .

(٤) المقاصد الشافية: ٢/ ١٧٥، ١٧٦، والأشموني: ١/ ٢٣٥، والتصريح: ١/ ٦٠٨.

العرب، والمسألة هنا ليس فيها سماع، قال أبو حيان: " وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية"[١]

المطلب الثاني
تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليها

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

من الأفعال الناسخة التي تعمل عمل (كان) فترفع الاسم وتنصب الخبر: زال، وبرح، وفتئ، وانفك، ولكنها تعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليها نفيٌ أو شبهه.

وقد اختلف النحاة في تقديم أخبارها عليها، على ثلاثة أقوال:

الأول: منع تقديم أخبارها عليها، إذا كانت منفيةً بما، فلا يقال: قائماً مازال زيد، ولا سائراً ما برح عمرو، وما أشبه ذلك، وأما إذا كان النفي بغير (ما) فيجوز التقديم، فتقول: قائما لم يزل أخوك، وكذلك سائرها.

وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

الثاني: منع التقديم مطلقًا، أي: سواء أكان النفي بما أم بغيرها، وهو مذهب أبي زكريا الفراء.

الثالث: الجواز مطلقًا، وهو مذهب سائر الكوفيين، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان، فيقولون: قائمًا مازال زيد، وكذلك ما كان في معناها من أخواتها[٢]

وحجة البصريين: أن (ما) في (مازال) وأخواتها للنفي، قال السيرافي: ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يجوز أن تقول: منطلقًا مازال زيد، ولا ذاهبا ما فتئ عمرو، كما لا يجوز أن تقول: زيداً ما ضرب عمرو، وأنت تريد: ما ضرب عمرو

(١) البحر المحيط: ٥/ ٢٠٦، وانظر: شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور: ١/ ٣٧٤

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٣، والارتشاف: ٢/ ٨٧، والتصريح: ١/ ٦٠٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٣٧٤، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧٣.

زيداً[١]

وكذلك فإن (ما) تجري مجري حرف الاستفهام، فكان لها صدارة الكلام[٢]

فلا يجوز أن يتقدم الخبر علي(ما) النافية، سواء في ذلك ما كان النفي شرطًا في عمله، كما في (مازال) وأخواتها، أو ما لم يكن النفي شرطًا في عمله، نحو: ما كان زيدٌ قائمًا، فلا تقول قائما ما كان زيد[٣]، وذلك لأن (ما) لها الصدارة في الكلام كما تقدم.

وإلي ذلك أشار ابن مالك في الألفية بقوله:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَر (مَا) النَّافِيَهْ فجيء بها مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

والإشارة في (كذاك) إلى ما سبق الحديث عنه من امتناع تقديم خبر(دام) في قوله: "وكلٌّ سبقه- أي الخبر- دام حظر".

والمعنى: كما امتنع تقديم خبر (دام) عليها فكذلك يمتنع تقديم خبر(ما) النافية، فأت بها متبوعة لا تابعة[٤]

وفي (الفصول) لابن معطٍ: " والأربعة التي في أولها (ما)النافية يجوز تقديم خبرها على اسمها، ولا يجوز تقديمه عليها[٥]

(١) شرح الكتاب: ٢/ ٣٦٢.

(٢) المقتصد: ١/ ٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٣، والتصريح: ١/ ٦٠٩.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٥١، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/ ٢٧٦.

(٤) فالإشارة في قول ابن مالك: كذاك إلي منع التقديم في قوله: و كل سبقه دام حظر، وليس إشارة إلي الإجماع؛ لأن هنا موضع اختلاف وليس محل إجماع كما في دام، ولذا قال بعدها: فَجيء بها مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ، أي يتلوها ما بعدها، لا تاليه لما قبلها، وذلك ليفهم المقصود، ولا يفهم أن الإشارة في (كذاك) إلي الإجماع على المنع كسابقه، فهو في ذلك مثل من قال: أعطي الأمير زيداً جبة وعمامة، وكذلك عمرو أعطاه عمامة. وهذا الاستدراك والتنبيه ذكره الشاطبي في المقاصد الشافية:٢/ ١٦٦

(٥) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٤٠٥

قال **ابن إياز** في شرحه في تفسير مذهب البصريين: " لأن أولها حرف النفي، والنفي لا يتقدم عليه ما كان في خبره، ومن هنا امتنع: زيداً ما ضربت، إذا جعلته مفعولاً لهذا الفعل، والنفي في هذا كالاستفهام؛ لأن كل واحد منها له أول الكلام وصدره[١]

ويجوز التقديم مع غير (ما) من حروف النفي، فيقال: قائماً لم يزل زيد، ومنطلقاً لن يبرح عمرو، ونحو ذلك[٢]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قال **ابن يعيش**: " ويجوز ذلك – أي تقديم خبر (زال) وأخواتها مع (لم) و(لن) و(لا)، وإنما ساغ ذلك مع (لم) و(لن) لأنهما لما اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التقديم مع(لم) و(لن) لأنهما كأحد حروفه، وأما(لا) فإنه يتخطاها العامل فيعمل فيما بعدها، نحو: خرجت بلا زاد، وعوقبت بلا جرم، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها[٣].

وأصل مذهب الكوفيين في جواز التقديم مبني على أن (ما) لا تستحق الصدارة في الكلام، كما لم تستحقه (لم) و(لن) و(لا)، ولذلك أجازوا: طعامك ما زيدٌ أكلاً، وباب (ما) مع باب (كان) واحد في الحكم[٤].

وقد احتج الكوفيون على مذهبهم كذلك بأن قالوا: إن (ما) للنفي، و(زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فإذا صار إيجاباً صار قولك: مازال زيدٌ قائماً، بمنزلة: كان زيدٌ قائماً، وكما يجوز أن تقول: قائماً كان زيد، فكذلك يجوز أن تقول: قائما مازال زيد[٥]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٣٩٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١١٣.

(٤) الإنصاف: ١/ ١٤٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٨، والمقاصد الشافية: ٢/ ١٦٦

(٥) أسرار العربية: ١٣٦، والإنصاف: ١/ ١٤٨، ١٤٩.

قال في التصريح: " وردّ بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير، اعتباراً بأصل الوضع" (١)

وهذا الذي ذهب إليه البصريون هو ما رجحه العلماء، قال ابن مالك: " وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام، لأنه نظر إلى أن: مازال زيدٌ فاضلاً بمنزلة: كان زيدٌ فاضلاً، في المعني، فاستويا في جواز تقديم الخبر، وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعني لا يغير له الحكم"(٢)

وهو ما اختاره ابن عصفور في شرح الجمل، والزبيدي في (ائتلاف النصرة)(٣)

المطلب الثالث

أولاً: تقديم خبر(دام) عليها

اتفق النحاة على امتناع تقديم خبر (ما دام) عليها، حكي ذلك الإجماع الأنباري في (الإنصاف) وفي (أسرار العربية)(٤). ونقل ابن مالك هذا الاتفاق في(شرح التسهيل)(٥)، وقال في الألفية: (و كلٌّ سبقه دام حظر) وحظر: معناها منع، ومنه قوله تعالي "وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا"(٦) ومعناه: أن كل النحويين منعوا من تقديم خبر(دام) عليها، فلا يجوز أن تقول: لا أكلمك قائمًا مادام زيد(٧)

وقد تعقب شراح الألفية قول ابن مالك " وكلٌّ سبقة دام حظر" بأنه إن كان يقصد به

---

(١) التصريح: ١/ ٦٠٩.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٣٥١.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٧٤، ائتلاف النصرة: ١٢٢.

(٤) الإنصاف: ١/ ١٤٧، وأسرار العربية: ١٣٧، وانظر التصريح: ١/ ٦٠٦، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧٣.

(٥) ١/ ٣٤٨.

(٦) سورة الإسراء: الآية / ٣٠

(٧) المقاصد الشافية: ٢/ ١٥٩، والأشموني: ١/ ٢٣٣، والتصريح: ١/ ٦٠٦

أنهم منعوا تقديم خبر(دام) على (ما) المتصلة بها، نحو: لا أصحبك قائماً مادام زيد، فمسلم، وإن أراد أنهم منعوا تقديم الخبر على (دام) وحدها، نحو: لا أصحبك ما قائماً دام زيد، ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر(دام) على (دام) وحدها، فتقول: لا أصحبك ما قائما دام زيد، كما تقول: لا أصحبك ما زيداً كلمت[١]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ونقل أبو حيان المنع عن ابن هشام الخضراوي وبدر الدين ابن مالك، لأن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها، ولأن(دام) لا تتصرف، قال أبو حيان: " والقياس الجواز لأن (ما) حرف مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن (دام) لا تتصرف، فيتجه المنع[٢]

وعلة امتناع تقديم خبر (مادام) عليها: أن (ما) مصدرية وهي من قبيل الموصولات، ولا تتقدم الصلة على الموصول[٣]

وقال **الأنباري**: " وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (مادام) عليها؛ وذلك لأن (ما) فيها مع الفعل بمنزلة المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه"[٤]

وقال **السيرافي**: "وأما (مادام) فلا يجوز أن يتقدم (ما) شيء عمل فيه (دام)، لأن (دام) صلة لـ(ما)، ولا يفرق بينها وبين (ما)، كما لا يفرق بين (أن) الخفيفة والفعل، فلا يقال: آتيك قائما ما دام زيد[٥]

وفي (علل النحو للوراق): "فإن قال قائل: فهل يجوز تقديم الخبر على (مادام)؟ قيل

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٥، ٢٧٦، والمقاصد الشافية: ٢/ ١٥٩، والأشموني: ١/ ٢٣٣، ومنهج السالك لأبي حيان: ١/ ١٨٩، ١٩٠

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٧، وانظر همع الهوامع: ١/ ٣٧٣

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٧٣

(٤) أسرار العربية: ١٣٧

(٥) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٦٢.

لـه: لا يجـوز ذلـك عنـدي، وذلـك لأنـه في منزلـة المصـدر، ومـا تعلـق بالمصـدر فمـن صـلته، ومـا فيـه الصـلة لا يتقـدم علـى الموصـول؛ لأنـه يجـري منـه مجـري بعـض الاسـم، وبعض الاسم لا يتقدم على بعضه(١)

وأوضـح الشـاطبي هـذه العلـة فقـال: "وسـبب ذلـك – أي امتنـاع تقـديم خبـر (مـادام) عليهـا – أنهـا لازمـة لـ(ما) و(مـا) هـي المصـدرية، وهـي موصـولة، صـلتها مـا يليهـا مـن فعـل، ومـا تعلـق بـه، فـالخبر هنـا مـن صـلتها، والقاعـدة المطـردة أن بعـض الصـلة لا يتقـدم علـى الموصول، فلم يصح تقدم الخبر هنا علي(ما)"(٢)

ثانياً: تقديم خبر (مادام) على اسمها

اتفـق النحـاة علـى جـواز تقـديم خبـر (مـادام) علـى اسـمها، أي توسـيطه بينهـا وبـين اسمها(٣)

ولم يخالف في ذلك إلا ابن معطٍ، حيث قال في ألفيته:

ولا يـجـوز أن تـقـدم الـخـبـر على اسـم (مادام) وجـاز في الأُخَرْ (٤)

وقال في (الفصول): "وأما (مادام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها، ولا على اسمها"(٥)

وهـو بـذلك مخـالف لإجمـاع النحـاة، قـال ابـن إيـاز في (شـرح الفصـول): " وأمـا تقـديم خبرهـا علـى اسـمها فجـائز، كقولـك: لا أكلمـك مـادام قائمـاً زيـد، ومـا وقفـت في تصـانيف أهـل العربيـة، متقـدميهم ومتـأخريهم علـى نـص يمنـع مـن ذلـك، وقـد أكثـرت

(١) علل النحو للوراق: ٣٥٧ بتصرف يسير، والإنصاف: ١ / ١٥٠.

(٢) المقاصد الشافية: ٢ / ١٥٩.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٩٦، و أوضح المسالك: ١/ ٢٤٢، والمقاصد الشافية: ٢/ ١٥٧، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧١.

(٤) البيت رقم ٤٩٨ من ألفية ابن معط.

(٥) انظر: المحصول: ١/ ٤٠٨.

السؤال والفحص عنه فما أخبرت بأن أحداً يوافق هذا المصنف ـ أي ابن معطٍ ـ في عدم جوازه.

وحكى **ابن الخباز الموصلي** أن بعض أصحابه سافر إلى دمشق، واجتمع بالمصنف، وسأله عن ذلك، فقال: أفكر فيه، ثم اجتمع به مرة أخري، وأعاد سؤاله، فقال له: لا تنقل عني شيئاً"[١]

وفي شرح الكافية للرضي: "ذكر ابن معطٍ أن خبر (مادام) لا يتوسط بينها وبين الاسم، وهو غلط لم يذكره غيره[٢]، وقد حكى **ابن مالك** في (شرح التسهيل) قول ابن معطٍ وعلق عليه بقوله: "و ليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع، أما مخالفته للمقيس فبيّنة؛ لأن توسيط خبر(ليس) جائز بإجماع، مع أن فيها ما في (دام) من عدم التصرف، وتفوقها ضعفاً بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف (دام) عارض، ولأن (ليس) تشبه (ما) النافية معني، وتشبه (ليت) لفظاً؛ لأن وسطها ياء ساكنه سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف (ليس) على ضعف (دام)، وتوسط خبر (ليس) لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيط خبر(دام) لنقصان ضعفها أحق وأولى"[٣]

ونقل **الشاطبي** كلام ابن معط في ألفيته ثم قال: " ولا أعلم له في هذا القول سلفاً، وكذا قال شيخنا أبو عبد الله ابن الفخار: "وأري أنه وهم "[٤]

ومن مخالفة رأي ابن معطٍ للمسموع فضلاً عن مخالفته القياس كما حكي ابن مالك: قول الشاعر[٥]:

واعصرها ما دام للزيت عاصر ... وما طاف فوق الأرض حافٍ وناعلُ

(١) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٤٠٨، ٤٠٩.

(٢) شرح الكافية: ٢ / ١٥٧.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٤٩ وينظر: المحصول: ١/ ٤٠٩.

(٤) المقاصد الشافية: ٢ / ١٥٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمزرِّد بن ضرار، أخي الشماخ، ينظر: المفضليات: ٩٨.

فـ (عاصر) اسم دام، وللزيت: خبرها، وقد تقدم على الاسم[١]

قال **ابن إياز**: " ويمكن أن يقال: لا دلالة في البيت لوجهين:

الأول: أن (دام) تامة، كالتي في قوله ـ تعالي ـ: "خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ "[٢]

الثاني: أن يكون خبرها محذوفًا، أي: مادام للزيت عاصرٌ موجوداً[٣]

وأصرح منه في الاحتجاج وأسلم من الاعتراض قول الشاعر[٤]:

لاَ طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لـذَّاتُـهُ بِـادِّكَـارِ الـمَـوْتِ والـهَـرَمِ

حيث تقدم خبر(دام) وهو: منغصةً، على اسمها، وهو: لذاتُه[٥].

ومما سبق يتضح أن الراجح في هذه المسألة هو قول الجمهور، وأن مذهب ابن معط شذ به عن إجماع العلماء، ولم يكن فيه دليل واضح، أو حجة قوية ، بل إنه نفسه كان مضطربًا في القول به، كما هو مفاد حكاية ابن الخباز الموصلي عن بعض أصحابه، وقد مر ذكرها.

(١) المحصول: ١/ ٤٠٩، ٤١٠.

(٢) سورة هود: الآية / ١٠٧.

(٣) المحصول: ١/ ٤١٠.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٩، وأوضح المسالك: ١/ ٢٤٢، وابن عقيل ١/ ٢٧٤، والأشموني ١/ ٢٣٢، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧٢، وانظر: التصريح: ١/ ٦٠٤، والمقاصد الشافية: ٢/ ١٥٦، والمقاصد النحوية للعيني: ٢/ ٢٠، وقال: لم أقف على اسمه.

(٥) أوضح المسالك: ١/ ٢٤٢، ز الأشموني: ١/ ٢٣٢، والمقاصد الشافية: ٢/ ١٥٦، وابن عقيل: ١/ ٢٧٤.

المبحث السادس

امتناع تقديم أخبار (إن) وأخواتها أو معمولاتها عليها، وعلى أسمائها

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: امتناع تقديم أخبار (إن) وأخواتها عليها.
- المطلب الثاني: تقديم أخبار هذه الحروف على أسمائها.
- المطلب الثالث: تقديم معمولات هذه الحروف على أسمائها.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المطلب الأول

امتناع تقديم أخبار (إن) وأخواتها عليها

اتفق النحاة على امتناع تقديم أخبار (إن) وأخواتها عليها[١]، وذلك لأن لها الصدارة في الكلام، وكذا لأنها لا تتصرف[٢].

قال صاحب التصريح: " وهذه الأحرف الثمانية ـ يعني (إن) وأخواتها [٣]ـ لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا، من غير استثناء، ولو كان ظرفًا، أوجارا ومجرورا، لعدم تصرفهن"[٤].

وقد أوضح **ابن يعيش** هذه العلة، بقوله: " ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها (أي إن وأخواتها)، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف، وكونها فروعا عن الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم في الأفعال، نحو: " قائما كان زيد"، " وكان قائما زيد "،

---

(١) التصريح: ٢/ ١٠٣.

(٢) المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٣) وهي: إن، وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل، وعسى، وعد معهم (لا) النافية للجنس، انظر التصريح: ٢/ ١٥-٢٠.

(٤) التصريح: ٢/ ٢١.

ولم يجز ذلك في هذه الحروف"[١].

ويتضح مما سبق علة امتناع تقديم أخبار هذه الحروف عليها، وهو ضعفها عن التصرف، ونزولها عن رتبة الفعل، وبذلك يتضح الفرق بينها وبين (كان) وأخواتها في هذه النقطة، (كان) وأخواتها أفعال، والأفعال أمكن في العمل من الحروف [٢].

وأما العلة الأخرى في منعهم ذلك، فهي أن (إن) وأخواتها لها الصدارة في الكلام، قال **الصبان** في حاشيته على شرح الأشمونى للألفية: " وإنما لها الصدارة ليعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التأكيد، أو التشبيه، أو الاستدراك، أو التمني، أو الترجي"[٣]

وأما(أنَّ) المفتوحة فهي وإن لم يكن لها صدر الكلام؛ لأنها ليست كمكسورة الهمزة، فيمتنع أيضا تقديم خبرها عليها؛ وذلك لأنهم حملوها على المكسورة الهمزة؛ لأنها فرع لها[٤].

(١) شرح المفصل: ١/ ١٠٣.

(٢) شرح قطر الندى: صـ ٢٩٩.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية، مطبوعة بهامش: ١/ ٢٧٢.

(٤) المرجع السابق.

المطلب الثاني

امتناع تقديم أخبار هذه الحروف على أسمائها

اتفق النحاة على امتناع تقديم أخبار هذه الحروف على أسمائها، أي توسطها بينها وبين أسمائها، إلا إذا كانت هذه الأخبار من قبيل الظرف أو الجار والمجرور، فيجوز ذلك، وذلك لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها [١].

وقد ذهب **ابن مالك** إلى ذلك، قال في الألفية:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي.

أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفا، أو جارا ومجرورا، فإنه لا يلزم تأخيره[٢].

وعلة المنع هنا هو أن هذه الحروف لا تتصرف في نفسها، فلا يتصرف في معمولها[٣].

وهناك علة أخرى جيدة، وهي: أن العرب قصدوا في (إن) عكس عمل (كان) من تقديم المنصوب، وتأخير المرفوع، فلو وسطوا الخبر، كان ذلك بصورة ما أرادوا الخروج عنه، فكأنه عود إليه، ومن سجاياهم ـ أي العرب ـ

إذَا انصرفتْ نفسِي عنِ الشّيءِ لمْ تكدْ إليهِ بوجهٍ آخرَ الدّهرِ تقبلُ [٤]

فالتزموا التأخير في الخبر لذلك [٥].

---

(١) شرح المفصل: ١/ ١٠٣، وشرح الأشمونى: ١/ ٢٧٢، والمقاصد الشافية: ٢/ ٣١٥، وشرح قطر الندى:٢٩٩، وشرح الكافية للرضى: ١/ ٢٨٦

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ١/ ٣٤٨، والأشموني: ١/ ٢٧٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥٢٤، وشرح ابن الناظم: ١١٧٥.

(٣) شرح المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٥، وانظر: التصريح ٢/ ٢١.

(٤) ليس شاهدا نحويا، وإنما ذكره دليلا على قوله: ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه، والبيت لمعن بن أوس في ديوانه: صـ ٩٤، وانظره في: شرح الحماسة للمرزوقي: ١/ ١٣١

(٥) المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٥، ونقل هذا الكلام بنصه الشيخ خالد الأزهري في التصريح: ٢/ ٢١

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ويفهم من استثناء ابن مالك في الألفية من لزوم الترتيب في نسق جمله (إن) وأخواتها: أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارا و مجرورا لا يلزم تأخيره، قال ابن عقيل: " وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: ليت فيها غير البذيء (أي الوقح)، أو: ليت هنا، فيجوز تقديم (فيها، وهنا) على (غير) وتأخيرهما عنها.

الثاني: أنه يجب تقديمه، نحو: ليت في الدار صاحبها. فلا يجوز تأخير (في الدار)؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[١].

ومما ورد فيه تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور- قوله تعالى -: " إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا "[٢]. وقوله تعالى " إن في ذلك لعبرة لمن يخشى "[٣][٤].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٨، ٣٤٩

(٢) سورة المزمل: الآية / ١٢

(٣) سورة النازعات: الآية / ٢٦

(٤) انظر: شرح قطر الندى: ٢٩٩، والتصريح: ٢٤/ ٢١

المطلب الثالث

امتناع تقديم معمولات هذه الحروف على أسمائها

ذهب بعض النحاة إلى امتناع تقديم معمول الخبر في هذه الحروف، ولو كان ظرفًا أو جارا ومجرورا، فلم يجيزوا في قولنا: (إن زيدا آكل طعامك) أن نقول: (إن طعامك زيدا أكل) وكذا منعوا (إن بك زيدا واثق)، و(إن عندك زيداً جالس)، في قولنا: (إن زيدا واثق بك) و(إن زيدا جالس عندك)(١)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قال **الشاطبي**: " لم يذكر ابن مالك حكم تقديم معمول الخبر، ولعله تركه لأنه ذكر في باب (كان) قاعدة عامة تشمل هذا الباب وغيره، في قوله:

وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلاَّ إذَا ظَرْفًا أَتَى أوْ حَرْفَ جَرْ

فاستغنى بذلك عن الإعادة هنا، أو ترك ذلك اتكالا على القياس؛ لأن العلة واحدة في الجميع(٢)

وذهب بعض النحويين - ومنهم ابن مالك كما في بيته السالف الذكر- إلى جواز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان هذا المعمول ظرفًا أو جارا ومجرورا ، واحتجوا بقول الشاعر (وهو من أبيات الكتاب)(٣):

فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحبِّها أخاك مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

حيث تقدم فيه معمول الخبر وهو الجار والمجرور (بحبها) على اسم (إن) وهو (أخاك)(٤).

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، والتصريح: ٢/ ٢٢، ٢٣.

(٢) المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٦، التصريح: ٢/ ٢٢.

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها إلى قائل معين، انظر كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٣، وشرح الرضى على الكافية: ٤/ ٤٦ وخزانه الأدب: ٨/ ٤٥٢، والهمع: ٢/ ١٦٠.

(٤) المقاصد الشافية: ٢/ ٣١٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٩

وهذا الرأي هو الراجح؛ للأصل الذي قرره النحاة، من أن الظرف، والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما(١).

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٠٣، والإنصاف: ١/ ٣٨٨، والأشباه والنظائر: ٢/ ٢٣١، والمقاصد لشافية: ٢/ ٣١٧

المبحث السابع
امتناع تقديم (أنّ) في الكلام

(أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة حرف من أخوات (إنّ) معناه التأكيد كمعنى(إنّ) إلا أنّ (إنّ) المكسورة الجملةُ معها مستقلة بفائدتها؛ ولذلك يَحسن السكوتُ على أي شيء في الجملة؛ لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مُفيد لمعناه...

وليست (أنّ) المفتوحة كذلك؛ بل تقلب معنى الجملة إلى الإفراد، وتصير في مذهب المصدر المؤكد، ولولا إرادة التأكيد؛ لكان المصدر أحق بالموضوع، وكنت تقول مكان: (بلغني أن زيدا قائم): (بلغني قيام زيد)[1].

وإذا ثبت أنها في مذهب المفرد؛ فهي تقع في الكلام فاعلة، ومفعولة، ومبتدأه، ومجرورة.

نحو: بلغني أنَّ زيدا قائم، وكرهتُ أنك خارج، وعندي أنك خارج، وعجبت من أنك قادم.

فالتقدير: بلغني قيام زيد، وكرهت خروجك، وعندي خروجك، وعجبتُ من قدومك.

وهي في كل هذه المواضع يمتنعُ تقديمها في الكلام؛ فلا تقع متصدرة مطلقا عند الجمهور[2].

فأمَّا امتناع تقديمها فاعلةً؛ فظاهر؛ لأن الفاعل لا يتقدم على عامله كما سنبين فيما بعد.

وأما امتناع تقديمها مبتدأه ومفعولة ومجرورة؛ فلأمرين:

أحدهما: لأن (إنّ)المكسورة و(أنّ) المفتوحة مجراهما في التأكيد واحد، إلا أنّ المفتوحة تكون عاملة ومعمولا فيها؛ فأخرت للإيذان بتعلقها بما قبلها، ومفارقتها المكسورة التي هي عاملة غير معمول فيها...

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٢٦ -٥٢٧.

(٢) ينظر: المفصل ص ٢٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٢٧، والتخمير للخوارزمي: ٤/ ٤٢، والجنى الداني: ص٤٠٨. قال المرادي: " الثالث: أن تقع في موضع مبتدأ، نحو: في ظنيً أنك فاضل. ويجب تقديم خبرها؛ لأن المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام، خلافا لبعضهم، ما لم تكن بعد (أمَّا) فيجوز التقديم والتأخير، نحو: أمَّا أنك فاضلٌ ففي ظنِّي)): الجنى الداني ص٤٠٨.

والأمر الآخر: أنها إذا تقدمت كانت مبتدأة، والمبتدأ معرض لدخول (إنَّ) عليه، وكان يلزم أن تقول: (إنّ أنّ زيدا قائم بلغني) فتجمع بين حرفين مُؤكِّدين.

وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام [١]، و(إنّ)؛ لكونهما بمعنى واحد، وإن اختلف لفظهما؛ فأن يمنعوا الجمع بين (إنّ) و(أنّ) وهما بلفظ واحد [٢]؛ كان ذلك أولى)).

(١) اللام هنا هي لام الابتداء.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٢٧

المبحث الثامن

امتناع تقديم الفاعل ـ أو نائبه ـ على عامله

اختلف النحويون في تقديم الفاعل على عامله (أي فعله) على مذهبين[١]:

فذهب البصريون إلى امتناع تقديم الفاعل على الفعل، على أن يكون فاعلاً مقدمًا، بل إذا قُدِّم كان مبتدأً، والفعل بعده رافع لضمير مستتر هو فاعله، وتكون الجملة في محل رفع خبر لذلك المبتدأ.

قال **أبو حيان**: "ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل" [٢]

وقال **ابن هشام**: "البصريون لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله في شعر ولا نثر"[٣]

وما جاء مما فيه تقديم الفاعل على فعله كقول الشاعر[٤]:

صَـــدَدْتِ فـأطْوَلْـتِ الصُّـــدودَ وقَلَّمـا ... وِصـــالٌ على طُول الصُّـــدُودِ يَـدُومُ

فحمله سيبويه على الضرورة، والتقدير: وقلما يدوم وصال[٥]

وقال **الأعلم الشنتمري**: "ووجه الكلام: قلما يدوم وصالٌ على طول الصدود؛ لأن (قلّ)قبل دخول (ما) حكمها ألا تليها الأفعال، لأنها فعل، فأدخلوا عليها (ما) لتوطئها للفعل، فلما اضطر قدم الاسم الذي كان يقع بعد (قلّ) قبل دخول (ما)"[٦].

ويدخل في هذا الحكم، وهو امتناع التقديم على الفعل: ما قام مقام الفاعل في المبني للمجهول

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٧ -١٠٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٨٥و ما بعدها، وانظر: مافات الإنصاف من مسائل الخلاف، للدكتور فتحي بيومي حمودة: صـ(٨٨)، والممنوع في النحو د. عبد العزيز فاخر: ٧٩

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٨٩، والهمع: ١/ ٥١١

(٣) مغني اللبيب: ٤٠٤

(٤) البيت للمرار الفقعسي: ديوانه صـ ٤٨٠، وانظر: الكتاب: ٣١، ولسان العرب: (طول)، والخزانة: ٤/ ٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٢٠٤

(٥) الكتاب: ١/ ٣١، وانظر: مغني اللبيب: ٤٠٤

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ١٥١.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وهو نائب الفاعل، قال **ابن السراج**: " وما قام مقام الفاعل مما لم يسمّ فاعله فحكمه حكم الفاعل، إذا قلت: ضُرب زيدٌ، لم يجز أن تقدم زيداً، فتقول: زيدٌ ضُرب، وترفع زيداً بـ(ضُرب)"(١)

وفي الخصائص: " وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل، كضُرب زيد، وبعدُ: فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه "(٢)

وعلة المنع عند البصريين هي أن الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الفعل، وما دام كذلك لم يجز تقديمه عليه(٣)

قال ابن يعيش: "وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولهذا المعني لا يجوز أن يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها"(٤)

وقد ذكر الشاطبي حكايةً عن شيخه ابن الفَخّار(٥) بصدد هذا التعليل فقال " حدثني شيخنا الأستاذ – رحمة الله عليه– في الجملة، ونقلته من خطه، عن الشيخ الفقيه الأوحد أبي عبد الله الحضرميّ القاضي بسبتة(٦)، قال: أخذت بيده يوماً أقوده إلى منزله من مدرسة باب القصر بسبتة لمكان سنّه، فقعد أثناء الطريق ليرتاح، ثم قال لي:

(١) الأصول: ٢/ ٢٢٨.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٨٥

(٣) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: صـــ ٨٩، وانظر أيضاً: علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق: صـ ٣٨.

(٤) شرح المفصل: ١/ ١٩٣

(٥) يقصد بشيخه أبا عبد الله محمد بن على بن أحمد الخولاني، المعروف بابن الفخّار، وبالألبيريّ النحوي، المتوفي ٧٥٤ هـ، وقد صرح باسمه في بعض المواضع من المقاصد، ومنها: ٢/ ١٥٧ .

(٦) هو محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن على بن محمد الخضري، نحوي، فقيه ولي القضاء بسبتة، توفي سنة ٧١٢ç، انظر ترجمته في: المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، لأبي الحسن النباهي: ١٣٣ .

ما تقول في قولك: زيدٌ قام، أيكون زيدٌ فاعلاً مقدمًا؟ فقلت لا أدرى؛ لكوني حينئذ في هذه الطبقة، ثم قال لي: لا يكون ذلك؛ لأمرين: أحدهما أن الفاعل كالجزء من فعله إذا كان ضميراً متصلاً، فوجب أن يجري الظاهر معه على أسلوب واحد، والآخر: أنه لو كان كذلك لاتحد حكم الفعل مقدما ومؤخرا، قال الأستاذ ـ رحمه الله ـ: فهذا من أول ما أفادني رحمة الله عليه"[1]

وأجاز الأعلم وابن عصفور تقديم الفاعل على الفعل، دون إضمار فعل رافع للاسم المقدّم، لكن ذلك يكون في الضرورات الشعرية فقط، وعليها حملا بيت الشاعر المتقدم[2]

أما الكوفيون فأجازوا ذلك في سعة الكلام، فأجازوا: زيدٌ قام، على أن يكون زيدٌ فاعلاً مقدمًا لقام، واستدلوا على ذلك بمجيئه في الشعر كقول الزّباء: [3] (ما للجمال مشيُها وئيدا).

ووجه استدلال الكوفيين بهذا البيت: أن (مشيها) روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأً، إذ لا خبر له إلا وئيداً، وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلاً بـ(وئيدا) مقدمًا عليه، فقد تقدم الفاعل على المسند، وهو المدّعي[4] .

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ٥٣٤، ٥٣٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٩.

(٣) هي الزباء بنت عمرو بن الضرب، من نسل العماليق، وكان أبوها ملكًا على الجزيرة، فغزاه جذيمة الأبرش، ففرّ من جموعه وقتله، فملكت الزباء بعد أبيها، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة. (القصة والبيت في مجمع الأمثال للميداني، عند كلامه عن المثل: خطب يسير في خطب كبير: جـ ١ صـ ٢٣٣، وانظر البيت كذلك في: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٨، واللسان: مادة (وأد)، والأشموني: ٢/ ٤٦، والخزانة: ٣/ ٢٧٢، والهمع: ١/ ١٥٩

(٤) التصريح: ٢/ ٢٤٦

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد حمل البصريون هذا البيت على الضرورة، أو أن (مشيها) مبتدأ حذف خبره، لسد الحال مسده، أي: يظهر وئيداً، كقولهم: حكمُك مسَمّطًا، فحكمك مبتدأ حذف خبره، لسد الحال مسدّه. (١)

قال ابن هشام: "فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدّم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو: زيدٌ قام، وإما فاعل محذوف الفعل في نحو قوله ـ تعالي ـ: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) (٢) لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية "(٣)، وهذا مضمون كلام ابن مالك في الألفية في قوله:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلاّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ(٤)

وقال في شرح التسهيل: " وإن قُدّم الاسم على الفعل أو ما ضُمّن معناه، صار مرفوعًا بالابتداء، وبطل عمل ما تأخر فيه، لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه، كقولك في: زيدٌ قام: إن زيداً قام. " (٥)

ثم قال: " وإن كان الاسم المقدم عليه مسبوقًا بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر المتأخر، نحو قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)(٦)

وتظهر فائدة الخلاف بين الفريقين فيما إذا كان الاسم المتقدم مثني أو جمعًا، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والنساء قمن، فالبصريون يوجبون إلحاق الفعل علامة

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٨٥.

(٢) سورة التوبة: الآية / ٦.

(٣) أوضح المسالك: ٢/ ٨٥.

(٤) انظر: المقاصد الشافية: ٢/ ٥٤٦ وما بعدها.

(٥) شرح التسهيل: ٢/ ١٠٧.

(٦) المرجع السابق.

تثنية أو جمع، لأن الضمير المتصل هو الفاعل والاسم المقدّم مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع، والكوفيون لا يلحقون الفعل علامة تثنية، أو جمع.

ويقولون: الزيدان قام، والزيدون قام، وهكذا، لأن الاسم الظاهر المتقدم هو فاعل الفعل المتأخر(١).

والرأي الراجح هنا هو رأي البصريين، وذلك لقوة أدلتهم، وجريانها على القياس اللغوي، وموافقة رأيهم لما جاء في الذكر الحكيم، من إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع عند تقديم الاسم الظاهر، كقوله تعالى: " وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً"(٢)، وقوله تعالى: " وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ"(٣)، وهو الأكثر تمشيًا مع فصاحة اللغة، وانسجامًا مع ذوقها الأصيل(٤).

وهو ما رجحه ابن مالك في كتبه، وانتصر له ابن هشام، والشاطبي، والأشموني، والمرادي، وأبو حيان، والسيوطي(٥)

(١) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٧٩، والتصريح: ٢/ ٢٤٩.

(٢) سورة التوبة: الآية / ١٢٢.

(٣) سورة البقرة: الآية / ٢٣٣.

(٤) انظر: الممنوع في النحو / د. عبد العزيز فاخر: ٨٢.

(٥) يراجع: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٧، وأوضح المسالك: ٢/ ٨٥، والمقاصد الشافية: ٢/ ٥٥٣، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٦، والمرادي: ٢/ ٥٨٤، والارتشاف: ٢/ ١٧٩، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان: ٢/ ٥، والهمع: ١/ ٥١١.

المبحث التاسع

امتناع تقديم المفعول به على فاعله

الأصل في الفاعل أن يتقدم على مفعوله، وقد يعكس هذا الأصل فيتقدم المفعول به على فعله وعلى فاعله.

وكل ذلك يدور حكمه بين الجواز والوجوب[١]. وجمهور النحاة على امتناع تقديم المفعول به على فاعله في صورتين:

إحداهما: أن يخشى اللبس، نحو: (ضرب موسى عيسى) قال ابن مالك في ألفيته:

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ.....

وذلك لأن كل واحد من هذين الاسمين يجوز أن يكون فاعلاً، وأن يكون مفعولا وليس ثمّ دليل يعرف به الفاعل من المفعول إلا التزام الرتبة، بأن يتقدم الفاعل، ويتأخر المفعول.

قال **الشاطبي**: "إذ الإعراب المسوق للتفرقة مفقود في اللفظ، وليس ثمّ تابعٌ لواحدٍ منهما يظهر به الفرق، ولا المعني أيضا بمبين شيئًا فلم يبق إلا التزام الرتبة لكل منهما"[٢]

ثم قال: "وأما إن كان ثمّ وجه آخر يعرف به فرق بينهما صير إلي الأصل الاستعمالي من عدم لزوم المرتبة، كما إذا ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما، نحو: ضرب موسي زيدُ، أو كان أحدهما مؤنثًا ولحقته التاء، نحو: ضربتْ موسي سلمي، وعلي هذا فقس ما جاء من هذا القبيل"[٣]

والثانية: أن يحصر المفعول بإنما، نحو: إنما ضرب زيد عمرا[٤]

وأما الحصر بـ (إلا) فمختلف فيه على رأيين[٥]:

---

(١) يراجع: أوضح المسالك: ٢/ ١٠١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٧٩-٨٠ .

(٢) المقاصد الشافية: ٢/ ٥٩٨.

(٣) المرجع السابق، بتصرف، وانظر: الأصول: ٢/ ٢٥٥.

(٤) أوضح المسالك: ٢/ ١٠١-١٠٣ بتصرف.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ٢/ ١٠٣.

أحدهما: رأي البصريين والكسائي والفراء وابن الأنباري.

يرى هؤلاء جواز تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) على فاعله.

والثاني: رأي الجزولي وجماعة. يرى هؤلاء امتناع تقديمه.

وقد ذهب ابن مالك في الألفية إلى وجوب تأخير المحصور، سواء كان الفاعل أو المفعول به، وسواء كان الحصر بـ (إلا) أو (إنما)، وقد يأتي غير ذلك إذا ظهر القصد، لكن على قلة، قال ـ رحمه الله ـ:

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ[1]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ٦٠٣ – ٦٠٤.

المبحث العاشر

امتناع تقديم المفعول معه[١] على عامله وعلى مصاحبه

اتفق النحاة على منع تقديم المفعول معه على عامله، فلا يُقال: والنيل سرتُ في قولنا: سرتُ والنيل، ولا يقال: والخشبة استوي الماء. [٢]

ومنع الجمهور تقديم المفعول معه كذلك على مصاحبه، فلا يقال: استوي والخشبة الماء في قولهم: استوي الماء والخشبة، قال ابن مالك: ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق، ولا عليه ـ أي على المصاحب ـ خلافًا لابن جني[٣]

وقال صاحب التصريح: " ولا يتوسط ـ أي المفعول معه ـ بين عامله ومصاحبه، نحو: سار والنيل زيدٌ، لأن الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة، فكما لا يجوز تقدم

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) المفعول معه: عرفه الزمخشري بقوله "هو الاسم المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)كقولك: ما صنعت وأباك ، وما زلت أسير والنيل. المفصل: ١٠٦ ، ويسميه سيبويه مفعولا به، حيث عنون له بقوله: هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به" الكتاب: ١/ ١٥٠ .

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٨٦، وانظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٥٢، والأشموني: ٢/ ١٣٧

(٣) شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٢، ذكر الشاطبي ¬ في المقاصد أن ابن مالك أخطأ في فهمه من كلام ابن جني وتجويزه توسط المفعول معه بين عامله ومصاحبه، قال: " فإن كان ابن مالك يشير إلي ما ذكر ـ أي ابن جني ـ في باب التقديم والتأخير من ترجمة (شجاعة العربية) من قوله فيه: و لكنه يجوز: جاء والطيالسةَ البرُ، كما يجوز: ضربتُ وعمراً زيداً، فهذا لا دليل فيه على ما قال، بل كلامه يدل على امتناعه إلا في الشعر، ومن طالع كلامه هناك وجده كما ذكرتُه، وإن كان يشير إلي موضعٍ آخر في الخصائص فلا أعرفه، وإن كان فقد تناقض ـــ أي ابن جني ـ في كلامه، فالله أعلم بصحة هذا النقل عن الخصائص، فإن ثبت لابن جني أو غيره، فالصحيح المنع "

أقول: عزا القول بجواز تقديم المفعول معه على المصاحب لابن جني عدد كبير من النحاة غير ابن مالك، منهم: ابن عصفور في شرح الجمل: ٢/ ٤٥٤، والرضي في شرح الكافية: ١/ ٥١٨، وأبو حيان في ارتشاف الضرب: ٢/ ٢٨٧، وابن الناظم في شرح الألفية: ٢٨٠، والمرادي في توضيح المقاصد: ٢/ ٩٨ والأشموني في شرح الألفية: ٢/ ١٣٧، وصاحب التصريح: ٢/ ٥٣٠ وغيرهم.

المعطوف، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا[١]

وأجاز ابن جني التوسط بين العامل والمصاحب، وأن يقال: جاء والطيالسةَ البردُ، واستدل على ما ذهب إليه بجواز ذلك في الواو العاطفة، كما تقول: ضربتُ وعمراً زيداً، وبورود ذلك عند العرب،

قال الشاعر[٢]:

جمعتَ وفحشاً غيبةً ونميمةً ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمرعوٍ[٣]

وقد ردّ جمهور النحاة استدلال ابن جني بالقياس والسماع معاً، قال ابن مالك: " ولا حجة له ـ أي ابن جني ـ في الشبهتين، أما الأولى فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أن العاطفة أقوي وأوسع مجالاً فحصل لها مزيةٌ بجواز التقديم،

والثاني: أن واو (مع) وإن أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضي لها لزوم مكان واحد، وأما احتجاجه بما ورد من الشعر فلا يتعين جعل ما فيه من باب المفعول معه، بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولي، لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه " ا. هـ. كلام ابن مالك بتصرف يسير[٤]

ووافق ابن مالك على منع ذلك جمهور النحويين[٥] وهو الصواب.

---

(١) التصريح: ٢/ ٥٣٠ .

(٢) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي: انظره في: الأصول: ١/ ٣٩٧، والخصائص: ٢/ ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٩٦، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١٨، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٨٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٨٦، والتصريح: ٢/ ٥٣٠، والخزانة: ١/ ٤٩٦، والأشموني: ٢/ ١٣٧ .

(٣) الخصائص: ٢/ ٣٨٣.

(٤) شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٢ وما بعدها.

(٥) انظر: توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٩٨، والأشموني: ٢/ ١٣٧، والمقاصد الشافية: ٣/ ٣٢٥، والتصريح: ٢/ ٥٣٠.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الحادي عشر
امتناع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له

عرف **ابن مالك** المستثنى بأنه: المُخرج تحقيقًا، أو تقديراً من مذكور، أو متروك بـ (إلا) أو ما في معناها، بشرط الفائدة(١).

وقد اتفق النحاة على امتناع تقديم المستثنى على عامله، أي الفعل الناصب له،

قال **ابن جني**: " ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، لو قلت: إلا زيداً قام القوم، لم يجز؛ لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول: ما قام أحد إلا زيداً، وإلا زيدٌ، والمعني واحد، فلما جاري الاستثناء البدل امتنع تقديمه"(٢).

وأجازوا تقديم المستثنى على المستثنى منه، وأوجبوا نصبه حينئذ(٣)، ومنه قول الشاعر (٤):

ومَالِيَ إلّا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالي إلا مشعبَ الحق مشعبُ.

والأصل: ومالي شيعة إلا آل أحمد، ومالي مشعبٌ إلا مشعب الحق، فلما قُدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه(٥).

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٦٤، وينظر شرح التعريف في: المقاصد الشافية: ٣/ ٣٤٣، والتصريح: ٢/ ٥٦٣.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٨٢.

(٣) التصريح: ٢/ ٥٦٣.

(٤) البيت من قصيدة للكيمت بن زيد الأسدي يمدح آل النبي صلي الله عليه وسلم، وانظر: الكامل للمبرد: ١/ ٦١٤، واللسان: شعب، والخزانة: ٢/ ٢٠٨، والمفصل: ١١٩، وشرحه لابن يعيش: ٢/ ٧٩، والأصول: ١/ ٣٥٣.

(٥) التصريح: ٢/ ٥٦٣، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٦.

قال ابن جني: " فإن قلت: فكيف جاز تقديمه ـ أي ـ المستثنى منه، والبدل لا يصح تقديمه على المبدل منه؟ قيل: لما تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما: كونه مفعولاً، والآخر كونه بدلاً خُليت له منزلة وسطية فقدم على المستثنى منه وأخر البتة عن الفعل الناصب له [1].

(١) الخصائص: ٢/ ٣٨٢.

المبحث الثاني عشر
امتناع تقديم الحال على عاملها إذا كان معنى فعل

الحال: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات(١)، ولابد له من عامل، ولا يكون العامل فيها إلا فعلا، أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء، أو شيئا في معنى الفعل؛ لأنها كالمفعول فيها (٢).

- فمثال العامل إذا كان فعلا: جاء زيد ضاحكا.
- ومثال العامل إذا كان جاريا مجرى الفعل: زيد ضاربٌ عمراً قائمًا، فـ(قائمًا) حال من عمرو.
- ومثال العامل إذا كان معني فعل: زيدٌ في الدار قائمًا، فـ(قائمًا) حال من المضمر في الجار والمجرور، والجار والمجرور هو العامل في الحال؛ لنيابته عن الاستقرار المحذوف؛ إذ التقدير: زيد استقر في الدار.

فهذا العامل معنى فعل؛ لأن لفظ الفعل ليس موجودا، هذا إذا جعلته ظرفا لـ(زيد)(٣).

وقد اختلف النحاة اختلافا كثيرا في جواز تقديم الحال على عاملها(٤)، والذي عليه الجمهور الجواز مطلقا إلا في مواضع مستثناة (٥):

منها: كون العامل معنى فعل(٦).

قال **المبرد**:" فإذا كان العامل غير فعل، ولكن شيء في معناه لم تتقدم الحال على العامل؛ لأن هذا

---

(١) الحدود للأبذي: ص ٨٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٧.

(٣) المرجع السابق: ٢/ ٨.

(٤) همع الهوامع: ٢/ ٣٠٨ - ٣١٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٠٨.

شيء لا يعمل مثله في المفعول، وذلك قولك: زيد في الدار قائما، ولا تقل: زيد قائما في الدار، وتقول: هذا قائما حسن، ولا تقل: قائمـًا هذا حسن "[1].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) المقتضب: ٤/ ١٧٠.

المبحث الثالث عشر
امتناع تقديم التمييز على عامله

التمييز هو: كل اسم نكرة متضمن معنى " من "، لبيان ما قبله من إجمال(١).

نحو: طاب زيد نفسا، وعندي شبر أرضا، ومنه قوله ـ تعالى -: " وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا"(٢)، و"وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا "(٣)

والعامل فيه قسمان(٤):

أحدهما: الفعل، كما في نحو: (تصبب زيد عرقا).

الثاني: معنى غير فعل، كما في: (عندي منوان عسلا).

فإذا كان العامل معنى، فلا يجوز تقديم التمييز عليه، لأن المعنى عامل ضعيف، والعامل الضعيف لا يجوز التصرف في معموله بالتقديم بإجماع النحاة.

قال **ابن الخباز** ـ رحمه الله -: " وأجمع النحويون على أن مميز المفرد لا يتقدم عليه، فلا تقول: له درهما عشرون، لأن العامل ضعيف، والأصل عدم التقديم "(٥).

وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا فقد اختلف النحاة في جواز تقديمه عليه على قولين(٦):

الأول: قول إمام النحاة سيبويه، واختاره ابن يعيش.

يرى إمام النحاة ـ رحمه الله ـ أن التمييز لا يقدم على عامله، وإن كان فعلا، كما في نحو: (تصبب زيد عرقا)، لأن التمييز فاعل من جهة المعنى، وإن كان في اللفظ منصوبا، والفاعل لا يتقدم على فعله.

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٢.

(٢) سورة مريم: الآية/ ٤.

(٣) سورة القمر: الآية / ١٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٤٢.

(٥) توجيه اللمع لابن الخباز: ص ٢١١

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٤٢-٤٣.

قال ـ رحمه الله ـ: " وقد جاء من الفعل ما وقد أنفذ إلى مفعول ولم يقو غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحما، ولاتقول: امتلأته، ولا: تفقأته.. ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماء امتلأت"(١)

القول الثاني: قول الكسائي والمازني والمبرد (٢)، واختاره ابن مالك (٣).

قال **المبرد**: " واعلم أن التمييز إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه، لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت "(٤)

بعد هذا البيان أري أن الرأي الثاني هو الأرجح من جهة القياس، لأن العامل إذا كان متصرفا جاز التصرف في معموله بالتقديم والتأخير بإجماع النحاة.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) الكتاب: ١/ ٢٠٤ -٢٠٥ بتصرف

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٤٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٢.

(٤) المقتضب: ٣ / ٣٦

المبحث الرابع عشر

امتناع تقديم المضاف إليه على المضاف، وامتناع تقديم معمول المضاف إليه عليه

وفيه مطلبان:

الأول: تقديم المضاف إليه وما اتصل به على المضاف.

الثاني: تقديم معمول المضاف إليه عليه.

المطلب الأول

امتناع تقديم المضاف إليه وما اتصل به على المضاف

الإضافة علاقة بين اسمين ينزل الثاني منهما من الأول منزلة جزء الكلمة، ومنزلة التنوين من الاسم، ولذا فهي توجب لثانيهما أحكاماً خاصة، كوجوب الجر، وامتناع الفصل بينهما كما لا يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة، وامتناع تقديم ذلك الثاني على الأول، كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها، والتنوين على المنون، إلى غير ذلك من الأحكام. (١)

ولذا قد عرّف النحاة **الإضافة** بأنها: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو: غلام زيد، ومن النون في نحو: غلامَيْ زيد، وضاربي عمرو، قال ـ تعالى ـ:" تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ "(٢)، "إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَة "(٣)، " إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هذه الْقَرْيَةِ" (٤)وذلك لأن نون المثني والمجموع قائمة مقام تنوين المفرد(٥).

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢١، وهمع الهوامع: ٢/ ٤١١.

(٢) سورة المسد: الآية/ ١.

(٣) سورة القمر: الآية / ٢٧.

(٤) سورة العنكبوت: الآية / ٣١.

(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٠٦، وانظر: التصريح: ٢/ ٢٣، ٢٤.

ولما كان الأمر كذلك فقد اتفق النحاة على منع تقديم المضاف إليه أو ما اتصل به على المضاف[١]

قال **الرضي**: "المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، فلا يجوز في نحو: أنا مثلُ ضاربٍ زيداً، أن يتقدم زيداً على مثل"[٢]

وقد استثني من هذا المنع حالة واحدة يجوز فيها تقديم المعمول، هي: أن يكون المضاف كلمة (غير) مقصوداً بها النفي، وعلامتها حينئذ: أن يصح إحلال حرف (لا) وفعل مضارع محل كلمة (غير) والمضاف إليها، مع استقامة المعنى، فأجازوا: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، كما يقال: أنا زيداً لا أضرب[٣]

قال **الرضي**: "وإنما جاز هذا لحملهم (غير) على (لا) فكأنك قلت: أنا زيداً لا ضارب..... والدليل على تآخيهما (أي غير ولا) العطف على (غير) بتكرير (لا) كما في قوله تعالى (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)، كأنه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالين"[٤]

ومنه قول الشاعر:

إنّ امرأً خَصَّني عَمْداً مَوَدَّتَه ... على التَّنائي لَعِنْدِي غيرُ مَكْفُورِ

فقدم (عندي) وهو معمول(مكفور) مع إضافة (غير) إليه لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفر[٥].

---

(١) الأصول: ٢/ ٢٢٦.

(٢) شرح الكافية: ٢/ ٢٧٤.

(٣) الأشموني بحاشية الصبان: ٢/ ٢٨٠، و: شرح الكافية: ٢/ ٢٧٤.

(٤) شرح الكافية: ٢/ ٢٧٤.

(٥) شرح الأشموني: ٢/ ٢٨٠.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد جعل الأشـــموني منه قوله ـــــ تعالى ـــــ : " عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِـــيرٍ "[١]حيث قدم الجار والمجرور(على الكافرين) على (غير) وهو معمول (يسير) إذ إن (غير) هنا قصد بها النفي[٢].

قال **الصبان** في حاشيته: " ويصح تعلق الجار والمجرور بعسير، فلا يكون فيه شاهد"[٣]

وقيـد بعضـهم جـواز التقـديم بكـون المعمـول ظرفـا – كمـا في البيـت– أو جـاراً ومجـروراً، كما في الآية[٤]

قال **ابن السراج**: لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها[٥].

فـإن لـم يقصـد النفي(بغيـر) لـم يتقـدم عليهـا المعمـول، لا يجـوز في قولنـا: قـاموا غيـرَ ضاربٍ زيداً، قاموا زيداً غير ضارب، لعدم قصد النفي بغير [٦].

حيـث إنـه لا يصـح وضـع حـرف النفـي والمضـارع موضـع (غيـر) ومجرورهـا، فـلا يقـال: قاموا لا يضرب زيداً؛ لعدم الرابط المناسب في الجملة الحالية[٧]

وهـذا هـو المـراد مـن قـول النحـاة: إن المضـاف إليـه لا يعمـل شـيئا في المضـاف، ولا فيمـا قبل المضاف، إلا في صورة واحدة[٨]

(١) سورة المدثر: الآية / ١٠

(٢) الأشموني: ٢/ ٢٨٠.

(٣) حاشية الصبان: ٢٤/ ٢٨٠ .

(٤) المرجع السابق.

(٥) الأصول: ٢/ ٢٢٧.

(٦) الأشموني: ٢/ ٢٨٠

(٧) حاشية الصبان: ٢/ ٢٨٠.

(٨) المرجع السابق.

المطلب الثاني

امتناع تقديم معمول المضاف إليه عليه (الفصل بين المتضايفين)

تقديم المضاف إليه على عامله فقط، أي على المضاف إليه فقط وليس على المضاف، وهذا نوع من الفصل بين المتضايفين.

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة اختلافاً كثيراً[1] فمنعها جمهور البصريين، وذلك لأن المضاف إليه قد تنزّلَ منزلة الجزء أو ما هو كالجزء من المضاف؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فصار الفصل بينهما محظوراً، فإن جاء فعلى جهة الاضطرار والشذوذ[2]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وما كان شأنه كذلك من الأسماء المتلازمة فالفصل بينهما قبيح مرفوض، قال ابن جني: "وكلما ازداد الجزآن اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما"[3].

على أن البصريين حين منعوا ذلك أجازوا الفصل بين المتضايفين إذا كان الفاصل ظرفًا أو شبهه – هو الجار والمجرور– إذ إنهما يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، وما كان غير ذلك فيبقي على أصل المنع، وما جاء من ذلك من الشواهد محمول على ضرورة الشعر أو الشذوذ[4].

وذهب الكوفيون إلي أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، واحتجوا بأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها، فمن ذلك قول الشاعر[5]:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

---

(١) الإنصاف: ١/ ٣٨، وما بعدها، والتصريح: ٣/ ٢٢٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٤/ ١٧٣.

(٣) الخصائص: ٢/ ٣٩٠، وانظر: معاني القرآن الكريم / الكسائي/ ١٧٣

(٤) الإنصاف: ١/ ٣٨٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٣٠.

(٥) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب: ٤/ ٤١٥، والخصائص: ٢/ ٤٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٢٧، وشرح المفصل: ٣/ ١٨٩، والمقرب: ١/ ٥٤، والمقاصد النحوية: ٣/ ٤٦٨

والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض[١]، وقول الآخر [٢]:

تمرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ غَلَائِلَ عبدُ القَيْسِ منها صُدُورِهَا

والتقدير: شفت غلائلَ صدورِها عبد القيس منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه[٣].

وقول الآخر [٤]:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كأنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا

والتقدير: بعد بهجتها، ففصل بين المضاف الذي هو (بعد)، والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خط)، وتقدير البيت: فأصبحت قفرًا بعد بهجتها، كأن قلمًا خط رسومها[٥]

وقد حكى **الكسائي** عن العرب: هذا غلامُ- واللهِ- زيد، وحكى **أبو عبيدة** قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة تجتر فتسمع صوتَ- واللهِ- رَبِّها فتثغو إليه، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: والله، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى[٦]

وقد قرأ ابن عامر- أحد القراء السبعة-: " وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ" الآية[٧]بنصب "أولادَهم" وجر "شركائهم" ففصل بين المضاف

(١) الإنصاف: ١/ ٣٨٢.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٦٠، والخزانة: ٤/ ٤١٣، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٩٠

(٣) المقاصد الشافية: ٤/ ١٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٧٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٢٨

(٤) البيت بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٣٣٠، واللسان في مادة (خطط)، وخزانة الأدب: ٤/ ٤١٨، والإنصاف: ١/ ٣٨٤، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٨٨

(٥) الإنصاف: ١/ ٣٨٤، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٨٨

(٦) الإنصاف: ١/ ٣٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٣٠، والتصريح: ٣/ ٢٢٣

(٧) سورة الأنعام: الآية / ١٣٧

والمضاف إليه بقوله: أولادهم، والتقدير فيه: قتلُ شركائِهم أولادَهم، ولهذا كان منصوبًا في هذه القراءة، وإذا جاء في القرآن ففي الشعر أولى[1].

وما استشهد به الكوفيون فهو- مع قلته – لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، وما حكى الكسائي من قولهم: هذا غلامُ والله زيد، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم: إن الشاة لتسمع صوت والله ربِّها، فهذا في القَسَم، وهو يستعمل زائداً للتوكيد، ولهذا يسمونه في هذا النحو لغواً لزيادته في الكلام في وقوعه غير موقعه[2].

قال **الشاطبي**: " ووجه استسهال الأمر في القسم خصوصاً حتى لم يتشرطوا فيه شرطاً أن العرب استعملته على جهة التأكيد زائداً على أصل معني الكلام كالجملة المعترضة في أثنائه، فكأنه لا فصل ثمت، ولذلك وقع بين إذنْ ومنصوبها فلم يُعَدّ فصلاً، ولم يمنعها أن تؤثر في الفعل فتنصبه، فقالوا: إذن – والله – أكرمَك، كما فصلوا بين حرف الجر ومجروره بالقسم أيضا، نحو: اشتريتَه بو اللهِ درهم[3].

موقف البصريين من قراءة ابن عامر والرد عليهم:

وأما قراءة ابن عامر-رحمه الله- في قوله -تعالى-: "وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ.... "الآية[4]، فقد ردّوا القراءة ووهَّموا القارئ، واتهموه باللحن، وأنه اتبع مرسوم الخط حيث رأي في مصاحف أهل الشام: شركايهم بالياء، فقرأها

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٣٠، والمقاصد الشافية:٤/ ١٧٤، ١٧٥.

(٢) الإنصاف: ١/ ٣٨٥، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٨٣، والتصريح: ٣/ ٢٣٠

(٣) المقاصد الشافية: ٤/ ١٨٣.

(٤) سورة الأنعام: الآية / ١٣٧.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

هكذا[١]

وقد تصدى لردِّ هذه الحملة الآثمة على القراء- ومنهم ابن عامر في قراءته هذه – جماعة من أعلام النحاة والقراء، وعلى رأسهم ابن مالك، وأبو حيان، وابن الجزري، والشاطبي.

قال **ابن مالك**: "فهذه القراءة – أي قراءة ابن عامر – ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدي بهم في الفصاحة كما يقتدي بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان ﷺ"[٢].

وقال: "قراءة ابن عامر رحمه الله غير منافية لقياس العربية، على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قُبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتُها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتْها، كقولهم: استحوذ، وقياسه استحاذ، وقولهم: هذا جُحر ضبٍّ خربٍ، وقياسه: خربُ. "[٣]

وقال **أبو حيان** عن ابن عامر: " فابن عامر عربي صريح، وكان موجوداً قبل أن يوجد اللحن؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم أحد الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو" [٤].

وقال في موضع آخر من تفسيره: " ثم هي قراءة ابن عامر وهو رجل لم يكن ليلحن،

---

(١) انظر في الكلام على قراءة ابن عامر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٥٧، وتفسير الطبري: ٨/ ٤٤، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ١/ ٥٨٣، ومكي بن أبي طالب في الكشف: ١/ ٤٥٤، والكشاف: ٢/ ٤٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٦١، وأبي على الفارسي في الحجة: ٢/ ٢١٤.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٢١٤.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٨١.

(٤) البحر: ٤/ ١٣٦.

فالقول بأنها لحن من أكبر الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى"(١).

وقال **ابن الجزري** عن ابن عامر: " وكان إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيراً، أمّ المسلمين بالجامع الأموي في أيام عمر بن عبد العزيز، وناهيك بذلك منقبة، وجمع له بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق دار الخلافة إذ ذاك، ومحط رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته، وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين"(٢).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقال أيضا: " ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمائة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئا من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءته، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة"(٣).

وقال عنه: " وقال أبو على الأهوازي: كان عبد الله بن عامر إماماً عالماً ثقة فيما أتاه، حافظاً لما رواه، متقناً لما وعاه، عارفاً، فهماً، قيماً فيما جاء به، صادقاً فيما نقله، من أفاضل المسلمين، وخيار التابعين، وأجلة الراوين، لا يتهم في دينه، ولا يشك في يقينه، ولا يرتاب في أمانته، ولا يطعن عليه في روايته، صحيح نقله، فصيح قوله، عالياً في قدره، مصيباً في أمره، مشهوراً في علمه، مرجوعاً إلى فهمه، لم يتعد فيما ذهب إليه الأثر، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر"(٤).

وقال **الشاطبي**: " ولا يُسمع قول من قال بتخطئة ابن عامر، والغض منه بأنه اتبع رأيه، وخطَّ

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٣٦٦.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٤٤

(٣) النشر: ٢/ ٢٦٤.

(٤) طبقات القراء: ١/ ٤٢٥.

المصحف، وترك الرواية، وأن تلك القراءة لحن، وغير جارية على أصول كلام العرب، فإن هذا القول تخرص عليه، وعدم توفية لحق الإمامة والتقدم والعدالة ولقاء الصحابة والأخذ عنهم، إذ كان من شيوخه الذين عوّل عليهم عثمان بن عفان ﷺ أجمعين، وأيضا هو ممن اتفق الجم الغفير على اتباعه الأثر، وعدم أخذه بالرأي كسائر السبعة، وغيرهم ممن اشتهر بنبذ الرأي واتباع السند في القراءة"[١].

ونحو هذه الردود لابن الحاجب في شرح المفصل[٢]، وابن المنير السكندري في الانتصاف من الكشاف [٣]و الرازي في تفسيره[٤].

والذي ذهب إليه هؤلاء العلماء من النحاة والقراء من وجوب اتباع القراءة إذا صح سندها وثبت تواترها هو الحق الذي ندين الله به، ولا يجب العدول عنه إلى غيره، فلسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة كما قال أبو حيان[٥]

وليس القصد تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيح العربية بالقراءة كما قال ابن المنير السكندري[٦].

ونشارك **الإمام الرازي** -رحمه الله- عجبه في قوله: " أنا شديد العجب من هؤلاء النحويين، إذا وجد أحدهم بيتًا من الشعر ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة، وفرح به، ولو جعل

(١) المقاصد الشافية: ٤/ ١٧٩.

(٢) جـ ١ ص٣٩٣ وما بعدها.

(٣) انظر كلامه في: الكشاف: ٢/ ٦٩، ٧٠ هامش (٢).

(٤)) جـ ٦ ص ٥٩٤.

(٥) البحر المحيط: ٩/ ٣٢، وانظر ردوده القوية على ابن عطية والزمخشري وأبي على الفارسي في رد قراءة ابن عامر: ١٢/ ٢٩٦ـ ٣٠٠.

(٦) الكشاف: ٢ / ٦٩، ٧٠ هامش (٢).

ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى"[١].

مذهب ابن مالك في مسألة الفصل بين المتضايفين:

أجاز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بثلاثة شروط:

أولاً: أن يكون المضاف اسما يشبه الفعل، وذلك المصدر المقدر بأن والفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، لأنها التي تعمل عمل الفعل، وتؤدي معناه على التمام.

الثاني: أن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف، ولا يكون أجنبيًا عنه معمولاً لغيره.

الثالث: أن يكون منصوبًا على المفعولية أو الظرفية، فلا يكون مرفوعًا به، ويجري مجرى الظرف، الجار والمجرور؛ إذ هما في الحكم واحد.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة ساغ القياس، فتقول: أعجبني ضربُ زيداً عمروٍ، وقيام أمامك زيدٍ، وسيرُ يومَ الجمعة زيدٍ، وتقول: هذا ضاربُ غداً زيدٍ، وهذا معطي درهمًا زيدٍ، وما أشبه ذلك[٢].

كما أجاز ابن مالك كذلك – قياسًا– الفصل بالقسم، قال ﷺ في الألفية:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

وما ذهب إليه في الألفية هو ما ذهب إليه في التسهيل وشرحه[٣]، والكافية الشافية [٤].

وهو هنا يري أن الأصل عدم الفصل بين المتضايفين؛ إذ هما كالكلمة الواحدة، إلا في هذه الأحوال الثلاثة التي وردت الشواهد بها، وتكاثرت نصوص العرب من فصيح الكلام فيها.

---

(١) تفسير الرازي: ٤/ ٦٥٣ و انظر أيضا في هذه القضية: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الشيخ عبد الخالق عضيمة: ١/ ١٩ وما بعدها.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٧٩، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٧٤،١٧٢.

(٣) ٢/ ٢٧٧.

(٤) جـ ٢ ص ٩٨١ وما بعدها.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فمثال ما فصل بينهما بمفعول المضاف قراءة ابن عامر التي سبق الكلام عنها.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نصبه المضاف الذي هو مصدر: ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته: ترك يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها[١].

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل: قراءة بعض السلف (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهِ) [٢]بنصب (وعد) وجر (رسله) [٣]

ومثال الفصل بشبه الظرف، وهو الجار والمجرور: قوله – صلى الله عليه وسلم – في حديث أبي الدرداء: "هل أنتم تاركوا لي صاحبي"[٤].

ومما جاء الفصل فيه بالقسم: ما حكاه الكسائي–و تقدم–: هذا غلامُ واللهِ زيد، وهو ما عناه المصنف بقوله: "و لم يُعَبْ فصل يمين"[٥]

وأشار بقوله: وَاضْطرَاراً وُجِدَا ... بِأجْنَبِيٍّ أوْ بِنَعْتٍ أوْنِدَا

إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة، بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداء، فمثال الأجنبي قوله:

كما خُطّ الكتابُ بكفّ يومًا ... يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ

ومثال النعت قوله:

---

(١) الأشموني: ٢/ ٢٧٦، والهمع: ٢/ ٤٣٢، والتصريح: ٣/ ٢٢٦.

(٢) سورة إبراهيم: الآية / ٤٧.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٢٧٨، وانظر الكلام على القراءة في البحر: ١٦/ ٥٨٥، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٨١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/ ٩٨٨، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٧٤، والمساعد شرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٧٢.

(٤) رواه البخاري كتاب التفسير (تفسير سورة الأعراف) ب ٢ حديث رقم (٤٦٤٠). وانظر الكلام على الحديث: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٣، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٧٤، وأوضح المسالك: ٣/ ١٨٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٣٢.

(٥) الإنصاف: ١/ ٣٨٨، وأوضح المسالك: ٣/ ١٨٥، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٨٣، والهمع: ٢/ ٤٣٣.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

نَجَوتَ، وَقَدْ بَلّ المَرادِيُّ سَيْفَهُ من ابن أبي شيخِ الأباطِحِ طَالبِ

والأصل: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

ومثال النداء قوله:

كأن برذونَ أبا عصامِ زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجامِ

والأصل: كأن برذونَ زيدٍ يا أبا عصام[1]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فابن مالك إذاً يري قياسية الفصل في المواضع التي ذكرها، وأن ما عداها مخصوص بالشعر.

والذي حسَّن عنده الفصل فيما أجازه قياسًا ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلةً، إما ظرفًا، وإما مفعولاً به، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

و**الثالث**: كونه مقدر التأخير، من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية مع المفعولية مع الظرفية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير الأجنبي مزية تقتضي القول بجوازه[2]

قال **الشاطبي**: "ويسوِّغ ذلك أيضا - أي الفصل بشرائطه الموجودة في كلام ابن مالك - كونُ الإضافة أصلها الرفع أو النصب، فكان محصول هذا الفصل فصلاً بين فعل ومرفوعه، أو منصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقديم مفعول على فاعل، أو ظرف على مفعول، فصار كقولك: ضرب عمراً زيدً، وضربتُ اليومَ زيداً، ولا إشكال في جواز مثل هذا"[3]

---

(١) انظر الكلام على هذه الشواهد في: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه: ٢/ ٢٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح: ٣/ ٢٦٦، والمقاصد الشافية: ٤/ ١٧٣ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ١٣/ ٨٢ – ٨٥، وانظر كذلك: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٧٣ وما بعدها.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٢٧٧

(٣) المقاصد الشافية: ٤/ ١٧٨

المبحث الخامس عشر

امتناع تقديم معمول الصفة المشبهة عليها

عنون له **ابن السراج** – في الأصول – بقوله: " السادس: (أي مما يمتنع تقديمه): ما أعمل من الصفات تشبيهًا بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل "

ثم مثل له بقوله: "وذلك نحو: حَسَنٌ، وشديدٌ، وكريم، إذا قلت: هو كريمٌ حسبَ الأب، ولا هو حسبَ الأب كريمٌ"(١)

وقد عرف ابن هشام الصفة المشبهة بقوله: "هي الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعني، كـ: حسن الوجه، ونقي الثغر، وطاهر العرض" (٢)

ثم ذكر ما تختص به عن اسم الفاعل، وذلك خمسة أمور: منها، أن منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف منصوبه(٣)

وإلي هذا أشار **ابن مالك** في الألفية بقوله:

وَسَبَقٌ مَا تَعْمَلُ فِيْهَ مُجْتَنَبْ.....البيت(٤)

وعلة امتناع تقديم معمول الصفة المشبهة عليها: أنها فرعٌ عن اسم الفاعل في العمل(٥)

وقد أجاد **الشاطبي** ـ رحمه الله ـ في عرض هذه العلة بقوله: " فإن الصفة إذا عملت بالشبه باسم الفاعل من حيث اجتمعا في أن كلّاً منهما صفة متحملة لضمير، طالبة للاسم بعدها، تذكر وتؤنث، وتثني وتجمع، فإذا كانت كذلك فلا تقوي أن تلحق بالمشبه به، لأنه خلاف القاعدة، ألا تري أن (ما) لما عملت في لغة الحجاز بالشبه بـ (ليس) لم تعمل في الخبر مقدَّمًا على الاسم، فكذلك هنا.

---

(١) الأصول: ٢/ ٢٢٩.

(٢) أوضح المسالك: ٣/ ٢٤٧.

(٣) المرجع السابق: ٣ / ٢٤٧ – ٢٤٨.

(٤) المقاصد الشافية: ٤/ ٤٠٣.

(٥) التصريح: ٣/ ٣٤٨.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأيضا: فإن نصب الوجه هنا أشبه شيء بالتمييز، حتى إنه إذا نكر أعرب تمييزاً، والتمييز لا يتقدم على العامل فيه، فكذلك ما أشبهه. اهـ[1].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) المقاصد الشافية: ٤/ ٤٠٤.

المبحث السادس عشر

امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه

اتفق النحاة على منع تقديم معمول فعل التعجب عليه، وذلك في صيغتيه المعروفتين لدي النحاة: ما أفعله، وأفعل به، ويشمل ذلك تقديم المعمول على (ما) التعجبية، فلا يقال في (ما أحسن زيدا): (زيداً ما أحسن) وأن يتقدم على الفعل فقط مع تقديم (ما)، فلا يقال (ما زيداً أحسن)، وكذلك: زيد به أكرم، في الصيغة الأخرى[١]

وقد عنون **سيبويه** لهذا الباب بقوله: هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجري الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله[٢]

ثم قال: لا يجوز أن يتقدم عبد الله وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئًا عن موضعه[٣].

وقال **ابن مالك** في شرح الكافية: " ولا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب[٤]

وحكي الإجماع في هذه المسألة كذلك في شرح التسهيل[٥]

وقال في الألفية في باب التعجب:

وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

قال ابن عقيل في شرحه: " لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: زيداً

(١) شرح التسهيل: ٣ / ٤٠.

(٢) الكتاب: ١ / ٧٢.

(٣) المرجع السابق: ١ / ٧٣.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٦ – ١٠٠.

(٥) شرح التسهيل: ٣/ ٤٠.

ما أحسن، ولا: ما زيداً أحسن، ولا: بزيدٍ أحسن "[١]

وقال أبو حيان : " لا يجوز تقديم شيء من معمول (أفعل) التعجب على الفعل، ولا على (ما) "[٢]

وعلة هذا المنع الذي اتفق عليه النحاة هو عدم تصرف هذين الفعلين أعني فعلي التعجب، قال في شرح التسهيل: " لا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه نحو: ما زيداً أحسن، وبه أكرم، لأن فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف فجريا مجراها في منع تقديم مفعولها "[٣]

وقال **ابن هشام**: " ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما"[٤]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قال **ابن الفخار**: "اتفق الناس على منع تصرف فعلي التعجب، فيلزم على هذا أن لا يقدم عليهما ما هو معمول لهما، وأن لا يقدم على معمولهما ما ليس معمولا لهما، وكذلك ما كان معمولا لهما، وليس ظرفا ولا مجرورا، لا خلاف في ذلك كله"[٥].

وقد أوضح **الإمام الشاطبي** هذه العلة بقوله: "وذلك أن العرب التزمت في فعلي التعجب عدم التصرف، ولذلك لا يدلان على زمان كعسي وليس ونعم وبئس، ولا يأتي منهما مضارع ولا أمر، وإذا لم يتصرفا في أنفسهما لم يتصرفا في معمولاتهما بتقديم ولا تأخير[٦]

ثم ذكر علة أخري، وقال: " وأيضا لما جريا مجري الأمثال صار التقديم والتأخير

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٥٦، والمقاصد الشافية: ٤٤/ ٤٩٨، وشرح الألفية للمرادي: ٢/ ٨٩٩.

(٢) الارتشاف: ٣/ ٣٨.

(٣) شرح التسهيل: ٣ / ٤٠.

(٤) أوضح المسالك: ٣ / ٢٦٣.

(٥) شرح الجمل لابن الفخار: ١/ ٣٩٧.

(٦) شرح المقاصد: ٤ / ٤٩٩.

والفصل مخرجا لهما عما قصدت بهما العرب "[١]

قال **الواسطي**: " التعجب يجري مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير"[٢].

(١) المرجع السابق: ٤ / ٤٩٩.

(٢) شرح اللمع للواسطي: ١٨٠.

المبحث السابع عشر

امتناع تقديم النعت على المنعوت

النعت: هو التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنيً فيه، أو فيما يتعلق به[١].

قال ابن مالك في الألفية:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ[٢]

ويسمي: الصفة، وهكذا عنون له الزمخشري في (المفصل)[٣].

قال ابن يعيش: " الصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلي أن النعت يكون بالحلية، نحو: طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال، نحو ضارب وخارج"[٤]

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن النعت لا يتقدم على منعوته؛ لأنه تابع له.

قال ابن السراج: " لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، وكذلك البدل، إذا قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، لم يجز أن تقدم (زيداً) على (رجل)، وكذلك إذا قلت: هذا رجلٌ يضرب زيداً، لم يجز أن تقول: هذا زيداً رجلٌ يضرب؛ لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد"[٥].

وقال ابن جني: " ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف، ولا البدل على المبدل منه"[٦].

وأجاز بعض العلماء تقديم الصفة على الموصوف، إذا كانت لاثنين أو جماعة، وقد

(١) شرح ابن عقيل: ٣/ ١٩، والتصريح: ٢ / ٤٦٤.

(٢) شرح ابن عقيل: ٣/ ١٩، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٠٠، والأشموني: ٣ / ٥٩.

(٣) صـ ١٥٩.

(٤) شرح المفصل: ٣ / ٤٧.

(٥) الأصول: ٢ / ٢٢٥ بتصرف.

(٦) الخصائص: ٢/ ٣٨٥.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

تقدم أحد الموصوفين، ففي قولنا: جاء زيد وعمرو العاقلان، يجوز أن تقول: جاء زيد العاقلان وعمرو، ومنه قول الشاعر(١):

ولستُ مقرًّا للرجال ظلامةً أبى ذاك عمِّي الأكرمان وخاليا

أي: أبي ذاك عمي وخالي الأكرمان(٢).

وإذا تقدم النعت على المنعوت، فإما أن يكونا معرفتين، وإما أن يكونا نكرتين، فإن كانا معرفتين، وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل جُعل المنعوت بدلاً من النعت، نحو قوله ـ تعالي ـ: " إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ "(٣) في قراءة الجر(٤)

وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال، ومنه قول الشاعر:

لميّةَ موحشا طللُ..... (البيت)(٥).

والأصل: لمية طلل موحش، فلما تقدم نعت النكرة عليها أعرب حالاً(٦).

ولا يجوز كذلك عند البصريين تقديم معمول الصفة على الموصوف، فلا يجوز أن تقول: هذا طعامك رجلٌ يأكل، وأجاز ذلك الكوفيون والزمخشري، في قوله ـ تعالي ـ:

(١) البيت بلا نسبة في: شرح أبيات المغني للبغدادي: ٧/ ٢٨٩، والعيني: ٤/ ٧٣، والارتشاف: ٢/ ٦٠٠، والهمع:٢/ ١٢٠.

(٢) الارتشاف: ٢/ ٦٠٠ .

(٣) سورة إبراهيم: الآيتان / ١، ٢.

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ، وقراءة نافع وابن عامر برفع لفظ الجلالة، انظر السبعة، لابن مجاهد صـ ٣٦٢.

(٥) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه صـ ٥٠٦، وصدره عند سيبويه: ١/ ٢٧٦، والخزانة: ١/ ٥٢٣، والخصائص: ٢/ ٤٩٢، وفي اللسان: (وحش) و(خلل).

(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٧٦، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٤، والتصريح: ٢/ ٦٢٤، ٦٢٥.

" وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا"(١)جعل (في أنفسهم) متعلقًا بقوله (بليغًا)(٢)

والراجح هنا مذهب البصريين، لأن ذلك إذا كان ممتنعًا في الصفة فهو في معمولها أولي.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) سورة النساء: الآية / ٦٣.

(٢) الارتشاف: ٢/ ٥٩٩، ٦٠٠، وانظر: الأصول: ٢/ ٢٢٥.

المبحث الثامن عشر

امتناع تقديم المعطوف بالحرف على المعطوف عليه

عرف النحاة عطف النسق، وهو العطف بأحد حروف العطف بأنه: التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف(١)، تسمي حروف العطف(٢)، قال ابن مالك في الألفية:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخصُصْ بوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ(٣)

والنسق ـ بفتح السين ـ بمعني المنسوق، من: نسقتُ الشيء نسقًا ـ بتسكين السين ـ إذا أتيت به متتابعًا، وكثيراً ما يسميه سيبويه: باب الشركة(٤).

والمعطوف بالحرف تابع من التوابع كما عرفوه، يتبع ما قبله في الإعراب(٥).

وقد اتفق النحاة على منع تقديم المعطوف على المعطوف عليه، قال ابن جني: " إلا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضا، نحو: قام وعمرو زيدٌ، وأسهل منه: ضربتُ وعمراً زيداً؛ لأن الفعل في هذا قد استقل بفاعله، وفي قولك: قام وعمرو زيد، اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام"(٦)

(١) انظر: أوضح المسالك: ٣/ ٣٥٣، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٢٤.

(٢) قال ابن يعيش: يقال: حروف العطف، وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء، إذا أملته إليه، والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم: ثغر نسق إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول في إعرابه سمي نسقًا. انظر: شرح المفصل: ٨ / ٨٨.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٢٤.

(٤) التصريح: ٣/ ٥٤٩، وينظر: الكتاب: ١/ ٤٣٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٤٣.

(٦) الخصائص: ٢ / ٣٨٥، ٣٨٦.

ومنه قول الشاعر[١]:

ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

فقد قدم هنا المعطوف (ورحمة الله) على المعطوف عليه (السلام)[٢]

قال ابن جني: " وعندي في البيت وجه لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون (رحمه الله) معطوفًا على الضمير في (عليك)[٣] "

وقال: " ومما يُضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت: قام وزيدٌ عمرو، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهما (قام) والآخر الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو: قام وقعد زيد؛ [٤] لأنك في هذا مخير، إن شئت أعملت الأول، وإن شئت أعملت الآخر، وليس ذلك في نحو: قام زيدٌ وعمرو؛ لأنك لا ترفع عمراً في هذا إلا بالأول، أي الفعل " [٥]

وجعل بعض النحاة تقديم المعطوف على المعطوف عليه بالواو خاصًا بالضرورة.

قال ابن السراج: " لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئًا أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته"[٦]

(١) قال في الخزانة: " البيت لا يعرف قائله، وقيل: هو للأحوص، وكني بالنخلة عن المرأة": ١ / ١٩٣.

(٢) الخصائص: ٢ / ٣٨٦.

(٣) الخصائص: ٢/ ٣٨٦.

(٤) وهو المعروف عند النحاة بالتنازع بين العاملين.

(٥) الخصائص: ٢/ ٣٨٧.

(٦) الأصول: ٢/ ٢٢٦.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وفي التصريح: " السابع [١]: جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة.

نحو قول الشاعر[٢]:

جمعتَ وفحشًا غيبةً ونميمةً خصالاً ثلاثًا لست عنها بمرعوٍ[٣]

وقال القزاز القيرواني: " ومما يجوز للشاعر تقديم واو العطف على المعطوف عليه، كقول الشاعر:

جمعتَ وفحشًا غيبةً ونميمةً... البيت.

ولم يجزه البصريون في شعر ولا غيره، وأجازه الكوفيون في الشعر "[٤]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) أي مما تختص به الواو عن غيرها من حروف العطف، وهي واحد وعشرون حكمًا، ذكرها الشيخ خالد في (التصريح): ٣/ ٥٥٧ وما بعدها.

(٢) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص في: الأصول: ١/ ٣٢٦، والخزانة: ١/ ٤٩٦، والحماسة البصرية: ٢/ ٥٦١.

(٣) التصريح: ٣/ ٥٦١.

(٤) انظر ضرائر الشعر: صـ ٢٦٥، ٢٦٦، وينظر مغني اللبيب: ٢/ ٤١٢.

المبحث التاسع عشر

امتناع تقديم معمول اسم الفعل عليه

أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها، وتكون بمعني الأمر – وهو الكثير فيها- كمَهْ وصَهْ، وبمعني الماضي كشتان، وبمعني المضارع كأوّه ووَيْ. -

ومنها ما هو في أصله ظرف، وما هو مجرور بحرف، نحو: عليك زيداً، أي: الزمه، وإليك: أي تنحّ، ودونك زيداً: أي خذه، ويثبت لها من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال[1]

وقد اختلف النحويون في تقديم معمولاتها عليها:

فذهب البصريون والفراء من الكوفيين إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك [2] فيجوز عندهم في: عليك زيداً، ودونك بكراً أن تقول: زيداً عليك، وبكراً دونك[3]

وقد استدلوا على هذا الجواز بالنقل، والقياس، فأما النقل فقوله تعالي: " كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ"[4] التقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي: الزموا كتاب الله، فنصب (كتاب الله) بـــ(عليكم) فدل على

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٣٠٢، وانظر: المقرب لابن عصفور: ١٩٨، وأوضح المسالك: ٤/ ٨٠.

(٢) زعم ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن هذا هو مذهب الكسائي وحده: ٣/ ١٣٩٤ وتابعه على ذلك ابن هشام في أوضح المسالك: ٤/ ٨٨ والصحيح أنه مذهب الكوفيين جميعًا عدا الفراء، انظر الإنصاف: ١/ ٢١٠، والأشموني: ٣/ ٢٠٧.

(٣) الإنصاف: ١/ ٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١١٧، والارتشاف٣: / ٢١٥، والتصريح ٤/ ١٦١، وهمع الهوامع: ٢/ ١٠٥.

(٤) سورة النساء: الآية / ٢٤.

جواز تقديمه، قال الكسائي " هو منصوب على الإغراء بـــ (عليكم)[١]، كما احتجوا بقول الشاعر[٢]:

يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

التقدير فيه: دونك دلوي[٣]

وأما القياس فقالوا: إن هذه الأسماء تقوم مقام الأفعال، ألا تري أنك إذا قلت: عليك زيداً، أي الزم زيداً، وإذا قلت: عندك عمراً، أي: تناول عمراً، وإذا قلت: دونك بكراً، أي خذ بكراً، وإذا قلت زيداً الزم، وعمراً تناول، وبكراً خذ، فقدمت المفعول لكان جائزاً، فكذلك ما قام مقامه[٤]

وقد منع سيبويه وجمهور البصريين تقديم معمولات هذه الأسماء عليها، قال **سيبويه**: "واعلم أنه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، فليس يقوي هذا قوة الفعل، لأنه ليس بفعل"[٥]

لأن هذه الأسماء ليست أفعالاً وإنما هي نائبة عن الفعل، فهي فروع في العمل على الأفعال، فلا تتصرف تصرفها.

---

(١) معاني القرآن / الكسائي: ١١٣.

(٢) البيت منسوب في التصريح لجارية من بني مازن: ٤/ ١٦١، وكذا في سيرة ابن إسحق: ٤/ ٢٥، وفي شرح الحماسة للمرزوقي: إن الأبيات لراجز جاهلي من بني أُسير بن عمرو بن تميم: شرح الحماسة: ١/ ٥٣٢، وهو كذلك في: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٠ ومعاني القرآن للزجاج: ٢/ ٣٦، والتبصرة والتذكرة للصيمري: ١/ ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١١٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١٣٩٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٠٧، والمقاصد النحوية للعيني: ٤/ ٢١١، والهمع: ٢/ ١٠٥، وخزانة الأدب: ٣/ ١٥، والأشموني: ٣/ ٢٠٦.

(٣) الإنصاف: ١/ ٢١٠، ٢١١، وشرح المفصل: ١/ ١١٧، والتصريح: ٤/ ١٦١.

(٤) الإنصاف: ١/ ٢١١.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٥٢، ٢٥٣.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قال **ابن يعيش**: " والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدم عليه تسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز"(١)

وقال ابن عصفور: " ولا يقدم معمولها، لعدم تصرفها، لا تقول: زيداً دراك، ولا الشر حذارِ"(٢)

وقد أوضح **الصيمريّ** علة المنع في ذلك بقوله: " وأما عليك، ودونك، وعندك، فليس بابها أن تتعدي كل شيء، وإنما (علي) حرف جر، و(عند) و(دون) ظرفان، فلما نقلت عن بابها وجب ألا يتصرف فيها، لأن نقلها شاذ، والشاذ لا يتصرف فيه، ولا يتقدم المفعول في هذا الباب على هذه العوامل، ولا تقول: زيداً رويداً، ولا زيداً عليك، ولا عمراً دونك، لما ذكرنا"(٣)

وقال **ابن مالك** في الألفية:

..... وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ

و(ذي) إشارة إلي أسماء الأفعال، فلا يجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لقصور درجتها عن الفعل، لكونها فرعا في العمل(٤).

وقد أوضح **الشاطبي** حيثيات هذه الفرعية، والتي تقتضي ضعف أسماء الأفعال في التصرف عن الأفعال، فقال: " وذلك أن اسم الفعل لا يشبه الفعل لفظًا، ولا يتصرف تصرفه، ولذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون التوكيد، ولا نون وقاية في غير الشذوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال، وإذا كان كذلك لم يسُغْ أن يجري مجراه، ولا أن يتصرف تصرفه في المعمول، وهذا ظاهر"(٥)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١١٧.

(٢) المقرب: ١٩٨

(٣) التبصرة: ١ / ٢٥٠

(٤) التصريح: ٤/ ١٦٠

(٥) المقاصد الشافية: ٥/ ٥١٣، ٥١٤

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأما الأدلة التي استدل الكوفيون بها، فقد أجاب عنها البصريون بما يلي:

أما الآية الكريمة فقالوا: إنه لا حجة لهم فيها؛ وذلك لأن (كتاب)ليست منصوبة على الإغراء كما زعموا، وإنما هي مصدر منصوب، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير: كتب كتاباً اللهُ عليكم، وقَدَر الفعل لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله تعالي: " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ" الآية[١]، فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل، فصار: كتاب الله عليكم.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ونظيره في ذلك قوله ـ تعالي ـ: " وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ"[٢]، فنصب (صنع الله) على المصدر بفعل مقدر دل عليه ما قبله، والتقدير: صنع صنعاً الله، وحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى الفاعل، فصار: صنع الله[٣].

وهذا ما خرَّج عليه سيبويه الآية، وتكلم على نظائرها، وهي قوله ـ تعالي ـ: "صنع الله"، وقوله ـ تعالي ـ: "وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعْدَ اللهِ لَا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ "[٤]

ثم قال: ولما قال تعالي: " حرمت عليكم أمهاتكم.... " حتى انقضي الكلام، علم المخاطبون أن هذا الكلام مكتوب عليهم، ومثبت عليهم، وقال: كتاب الله؛ توكيداً، كما قال: صنع الله، وكذلك وعد الله، لأن الكلام الذي قبله وعدٌ وصنع"[٥]

وأجاز **سيبويه** كذلك في (كتاب الله) ونظائره الرفع، على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة، كأنك

---

(١) سورة النساء: الآية / ٢٣.

(٢) سورة النمل: الآية / ٨٨.

(٣) الإنصاف: ١/ ٢١١، وابن يعيش: ١/ ١١٧، والمقاصد الشافية: ٥/ ٥١٣.

(٤) سورة الروم: الآيات ٤، ٥، ٦.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٨١

قلت: ذاك وعدُ الله، وكتاب الله، وصنع الله[١] ، وذهب إليه الزجاج[٢].

وهذا الذي ذكره في الوجه الأول هو ما ذهب إليه الفراء[٣]، والواحدي[٤]، والنحاس[٥]، ومكي بن أبي طالب[٦]، وأبو حيان[٧]، والأنباري[٨] وغيرهم من النحاة والمعربين.

وضعفوا ما ذهب إليه الكسائي والكوفيون، قال **الأنباري**: " وزعم الكوفيون أن (كتاب) منصوب بـ(عليكم) وتقديره: عليكم كتاب الله، أي الزموا كتاب الله، وهذا القول ليس بمرضيٍّ؛ لأن (عليك) فرع على الفعل في العمل، فلا يتصرف تصرفه، فلا يعمل فيما قبله"[٩]

وقال **أبو حيان** عن هذا الرأي (أي رأي الكسائي): " لا يتم دليله لاحتماله أن يكون مصدراً مؤكداً، ويؤكد هذا التأويل قراءةُ أبي حيوة ومحمد بن السَّمَيفع اليماني: " كتَبَ الله عليكم " بالفعل الماضي[١٠]، جعله فعلاً ماضيا رافعًا ما بعده"[١١]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) المرجع السابق.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٧

(٣) معاني القرآن: ١ / ٢٦٠

(٤) التفسير البسيط: ٦ / ٤٠٩ وما بعدها

(٥) إعراب القرآن: ١/ ٤٤٥

(٦) الهداية إلي بلوغ النهاية: ٢/ ١٢٨١

(٧) البحر المحيط: ٣/ ٢٢٤

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٢٦

(٩) البيان: ١/ ٢٢٦

(١٠) مختصر الشواذ لابن خالويه: ٣٢، والمحتسب لابن جني: ١ / ١٨٥

(١١) البحر المحيط: ٣/ ٢٢٤.

وقال **مكي** في (الهداية): " وهو قول ضعيف مردود"(١)، وقال **الآلوسي** " ليس بشيء"(٢)

وأما البيت الذي احتج به الكوفيون فقد أجاب عنه البصريون بأنه لا حجة فيه لهم من وجهين:

أحدهما: أن قوله دلوي ليس في موضع نصب، بل هو في موضع رفع، وهو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا دلوي دونكا(٣)

والثاني: أنه – على فرض نصبه– فليس منصوباً بـ(دونك) وإنما هو منصوب بتقدير فعل، كأنه قال: خذ دلوي دونك، و(دونك) مفسر لذلك الفعل المقدر(٤).

وأجاز **ابن مالك** في (شرح الكافية الشافية) أن يكون (دلوي) مرفوعًا على الابتداء(٥)

وهذا ما ذهب إليه **الصيمري** في (التبصرة) وشرحه، بقوله: " فدلوي يحتمل أن يكون في موضع رفع، كأنه قال: دلوي عندك، كما تقول: دلوي بقربك؛ استدعاء لملئها، وإن لم يكن في ذلك لفظ الفعل"(٦)

ثم قال: " ويحتمل أن يكون (دلوي) في موضع نصب بفعل مضمر، لا بدونك المذكور، والدليل على هذا أنه لو قال: يا أيها المائح دلوي وسكت، لفهم منه ما يفهم بقوله: (دونك) والتقدير: خذ دلوي، واملأ دلوي"(٧)

والراجح في المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين والفراء من امتناع تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ إذ إن أدلته أقوي، وأوفق للقياس، وهو ما رجحه الأنباري وابن يعيش، قال **ابن يعيش**:

---

(١) الهداية: ١ / ١٢٨١.

(٢) روح المعاني: ٥/ ٤٤٢.

(٣) التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٥٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٩٣، وابن يعيش: ١/ ١١٧

(٤) المقاصد الشافية: ٥ / ٥١٣، والتصريح: ٤/ ١٦٣، والأشموني: ٣ / ٢٠٦

(٥) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٩٣.

(٦) التبصرة: ١/ ٢٥٠، ٢٥١.

(٧) التبصرة: ١/ ٢٥١، والأشموني: ٣/ ٦٠٢، والتصريح: ٤/ ١٦٣.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

"والحق المذهب الأول – أي مذهب البصريين – لأن مذهب الكوفيين فيه تسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز "[1]

وقال الأنباري: "وأما هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب، وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرفة في نفسها، فينبغي ألا يتصرف عملها، فوجب ألا يجوز تقديم معمولها عليها "[2]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) شرح المفصل: ١/ ١١٧

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٢٦، وينظر أيضا الإنصاف: ١/ ٢١٠، وما بعدها، والتصريح: ٤/ ١٦٠، ١٦١، والمقاصد الشافية: ٥ / ٥١٣، ٥١٤.

المبحث العشرون

الحروف التي لها الصدارة في الكلام

ذكر ابن السراج جملة من الحروف التي لها صدارة الكلام، وبالتالي يمتنع تقديم ما بعدها عليها، سواء أكانت عاملة أم غير عاملة[١]، فذكر فيها: حروف الاستفهام، و(ما)النافية، ولام الابتداء، و(لا)النافية للجنس، و(إن)الشرطية، فلا يجوز أن يقال: طعامك أزيد آكلُ؛ ولا: طعامك لزيد آكلُ[٢]

وفيما يلي تفصيل القول في هذه الحروف:

أولاً: حروف الاستفهام:

اتفق النحاة على أن حروف الاستفهام لها صدارة الكلام، ولذا لا يجوز تقديم ما بعدها عليها، وقد أجاد **ابن يعيش** التعليل لذلك، قال: "وإنما صار للاستفهام صدر الكلام؛ لأنه جاء لإفادة معني في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلها لا بعدها، كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها... فلا يجوز أن تقول: زيدا أضربت؟"[٣].

ثانياً: (لا)النافية للجنس:

قال **ابن السراج**: "ومن ذلك -أي من الحروف التي لها الصدارة في الكلام - (لا) التي تعمل في النكرة النصب، وتبني معها، لا تكون إلا صدرا، ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها"[٤].

---

(١) الأصول: ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) شرح المفصل، بتصرف يسير: ٧/ ١١٣.

(٤) الأصول: ٢/ ٢٣٥

وهذا مما لا خلاف فيه بين النحاة[١].

وقد علل ابن السراج لذلك بأن(لا)مشبهة ب(إنّ)، و(إنّ)يقع بعدها المبتدأ والخبر، وكما لا يجوز أن تقدم ما بعد (إنَّ)عليها كذلك هي[٢].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ثالثاً: (ما) النافية:

من الحروف التي لها الصدارة في الكلام بإجماع النحاة، وقد اختلف البصريون والكوفيون في تقديم ما بعدها عليها، وسبق أن تحدثت عن هذا الموضوع في أثناء الحديث عن تقديم أخبار (مازال) وأخواتها عليها[٣].

رابعاً: حروف الشرط:

اختلف النحويون في تقديم معمول فعل الشرط على حروف الشرط، فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون[٤].

واحتج البصريون لمذهبهم بأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، فكذلك الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: زيدا أضربت؟؛ فكذلك لا يجوز أن يقال: زيدا إن تضرب أضرب[٥].

قال **ابن السراج**: "(إن)التي للجزاء لا تكون إلا صدراً، فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها"[٦].

---

(١) انظر: التصريح: ٢/ ١٠٣

(٢) الأصول: ٢/ ٢٣٥

(٣) انظر صـ ٣٧ من هذا البحث

(٤) الإنصاف: ٢/ ١٤١.

(٥) المرجع السابق: ٢/ ١٤٣.

(٦) الأصول: ٢/ ٢٣٦.

وقد أوضح **أبو البركات الأنباري** الشبه بين الاستفهام والشرط، فقال: "ألا ترى أنك إذا قلت: أضربت زيدا؟ كنت طالبا لما لم يستقر عندك، كما أنك إذا قلت: إن تضرب زيدا أضرب، كان كلاما معقودا على الشك، فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه، فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر، فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه فكذلك الشرط"(١).

وقد احتج الكوفيون على ما ذهبوا إليه من جواز تقديم معمول الشرط على حرف الشرط بأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على (إن)، كقولك: أضرب إن تضرب، وكان ينبغي أن يكون مرفوعا، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار، وإن كان حقه أن يكون مرفوعا(٢).

ورده البصريون بأن هذا غير مسلم، إذ إن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب، ألا ترى أنك لا تقول: إن أشكرك تعطني، وأنت تريد: إن تعطني أشكرك، لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب(٣).

قال **الأنباري**: "وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل)(٤).

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح، وما عليه المحققون.

قال الزبيدي بعد عرض مذهب البصريين: (وهذا هو الصحيح)(٥).

---

(١) الإنصاف: ٢/ ١٤١.

(٢) الإنصاف: ١/ ١٤١، وائتلاف النصرة: ١٣٠.

(٣) الإنصاف: ١/ ١٤١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ائتلاف النصرة: ١٣١.

الخاتمة

وبها أهم النتائج التي توصلت إليها

وبعد: فقد نعمتُ فترةً ليست بالقصيرة، صحبت من خلالها كثيراً من أمهات تراثنا النحوي، لدرس هذا الموضوع الذي أولاه النحويون عناية فائقة، وأفردوا له مساحات كبيرة من مدوناتهم النحوية.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ولقد توصلت من خلال هذه الجولة الممتعة إلى عدة نتائج، أهمها غير ما ذكرته في ثنايا البحث:

أولا: اهتم النحاة اهتمامًا كبيراً بنسق الكلام، ووضعوا له نظامًا خاصًا، ورتبًا مقررة، لا يجوز تجاوزها والخروج عليها إلا إذا دعا لذلك داع هذا الداعي أحيانا يوجب هذا الخروج، وأحياناً يجيزه.

ثانياً: هناك مواضع واعتبارات تمنع تقديم الكلمة في سياقٍ ما، وتوجب تأخرها، أكثر هذه الاعتبارات يتعلق بالصنعة النحوية، وتطبيق القواعد والقوانين التي سنها النحاة، كالحكم بوجوب التصدر لبعض الأسماء والأدوات، وامتناع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ونحو ذلك، وإن كان إمام النحاة سيبويه قد جعل الغرض الأهم من ذلك هو العناية والاهتمام بالمقدم، قال ـ رحمه الله ـ: " العرب تقدم ما هم به أعنى، وببيانه أهم "[1]

ثالثا: وجدت مسائل هذا الباب مبثوثة في ثنايا كتب التراث النحوي، ولم أر من أفردها بالحديث ـ فيما أعلم ـ إلا أبو بكر ابن السراج في أصوله[2]، وابن جني في خصائصه[3]، ثم جاء السيوطي في (الأشباه والنظائر) فعقد عنوانًا للتقديم والتأخير، نقل فيه حرفيًا عناوين المواضع التي ذكرها ابن السراج، ولم يزد عليها حرفًا[4].

---

(١) الكتاب ١/ ١٤.

(٢) ٢/ ٢٢٢، وما بعدها.

(٣) ٢/ ٣٦٠ حيث عقد بابًا أسماه شجاعة العربية، تحدث فيه عن جملة من مظاهر هذه الشجاعة، ومنها التقديم والتأخير.

(٤) الأشباه والنظائر: ١ / ٣٤٥.

رابعاً: إن النحاة إذ منعوا تقديم بعض الأسماء أو الأدوات، وأوجبوا تأخيرها، استثنوا من ذلك الظروف والمجرورات، لأنهم يتوسعون فيها ما لا يتوسعون في غيرها، ويجيزون فيها ما يمنعون في غيرها.

خامسا: وجدت بعض المصنفين في النحو ينسبون إلي بعض كبار النحاة ومتقدميهم آراء، ثم يعودون فينسبون إليهم خلافها في مواطن أخري من تصانيفهم، وهذا ليس اضطراباً في النقل، ولكنه يعود ـ في الأغلب ـ إلي تطور فكر العالم، وإثباته ما أحاط به مما لم يكن يحيط بعلمه، فقد حدث أن نسبت آراء إلي سيبويه في كتب بعض النحاة، ثم نسب إليه غيرها في كتب آخرين، أو في كتب هؤلاء النحاة أنفسهم، وكذا حدث مع أبي على الفارسي، وغيرهما، كما هو مبين في ثنايا هذا البحث، ومن هنا أوصي نفسي وإخواني من الدارسين والباحثين في هذا التراث بالإبحار في عقل العالم، واستقراء تراثه قبل إصدار حكم، أو نسبة رأي، وبخاصة هؤلاء الذين يمثل كل واحد منهم مشروعاً فكرياً واسع المدي كسيبويه، وأبي على الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني، وابن مالك، وغيرهم.

قال الباقولي في كتابه (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) وهو يتحدث عن رأي أبي على الفارسي حين رأي رأياً في كتابه (الحجة) ثم رأي غيره في كتاب (التذكرة): " لو تتبعت إنساناً مثل أبي على الفارسي لم يتأت لك تتبعك إياه في سنة، أو سنتين، ولا في عشر، ألا تري أن عثمان ـ أي ابن جني ـ قال: أقمت معه أربعين سنة، فلم يلُح لي في شيء من قوله في قولهم: (هذا حلو حامض) ما لاح لي بعد أربعين سنة"(١)

سادساً: الأفعال أمكن في العمل والتصرف من الحروف، ولذلك يجوز في معمولاتها من التقديم وغيره، ما لا يجوز في معمولات الحروف، لضعف رتبة الحروف عن الأفعال، وتمكن الأفعال عن الحروف، وقد قرروا أن التصرف في المعمول فرع عن التصرف في العامل.

سابعاً: منع النحاة تقديم ما هو كالجزء من الكلمة والمتمم لها على صدرها، فمنعوا تقديم الصلة

(١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٢/ ٦٩٤، بتحقيق د/ محمد أحمد الدالي.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

على الموصول، والمضاف إليه على المضاف، ونحو ذلك.

ثامناً: دارت معركة حامية الوطيس بين متقدمي النحاة والقراء حول بعض القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة، لمخالفتها بعض قواعدهم، والمنهج الحق الذي عليه جمهورهم هو اتباع القراءة، وتوجيه القاعدة بما يثبت القراءة، وليس العكس.

وهذا اتجاه قوي كان على رأسه أبو حيان الأندلسي الذي قال: " إن القراءة سنة متبعة، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة " كما هو مبين في ثنايا البحث.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

تاسعاً: شاع في كتب بعض النحويين ترديد هذه القاعدة: إن تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، واتخذها النحاة دليلاً في كثير من المواطن، وجعلوها كالشيء المسلم به، الذي لا يتطرق إليه النقض، وقد تبين لي من خلال البحث أن هذه القاعدة غير مطردة تمام الاطراد، بل هناك مواضع يجوز فيها تقديم المعمول، ولا يجوز فيها تقديم العامل

عاشراً: الأصل عند النحاة في قضية التقديم هو الجواز، فما لم يوجد سبب يوجب التقديم، أو يمنعه، يبقي الحكم على الأصل وهو الجواز، وهذا ما عبر به ابن مالك في الألفية بقوله: .....

وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا.

وبعد: فهذا ما أدي إليه اجتهادي في موضوع هذا البحث، الذي يشهد الله أني لم آل جهداً ولم أدخر وسعًا في إخراجه هكذا، فإن نلت منه ما أردت فهذا فضل الله وتوفيقه، يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى ـ لا قدر الله ـ فحسبي أني حاولت، والنقص مني ومن الشيطان، والإنسان محل النسيان، والتجاوز عن العثرات من شيم الكرام، والحمد لله على كل حال، والله المستعان وعليه التكلان.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الباحث

المراجـــع

١- أسـرار العربيـة، لأبـي البركـات ابـن الأنبـاري، تحقيـق د/ فخـر صـالح قـدارة، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٤١٤هـ / ١٩٩٥ م.

٢- الأشـباه والنظـائر، لجـلال الـدين السـيوطي، تحقيـق د/ عبـدالعال سـالم مكـرم، مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٣- الأصـول في النحـو لأبـي بكـر محمـد بـن سـهل بـن السـراج، تحقيـق/ عبـد الحسـين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

٤- أوضـح المسـالك إلـى ألفيـة ابـن مالـك، تـأليف أبـي محمـد عبـد الله جمـال الـدين بـن يوسـف ابـن هشـام الأنصـاري المصـري، تحقيـق الشـيخ / محمـد محـي الـدين عبـد الحميد، ط دار الفكر ـ بيروت– الطبعة الخامسة ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٧م.

٥- ارتشـاف الضـرب لأبـى حيـان الأندلسـي، تحقيـق د/ مصـطفي النمـاس، مطبعـة المدني–الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧م

٦- ائـتلاف النصـرة في اخـتلاف نحـاة الكوفـة والبصـرة، تـأليف: عبـد اللطيـف بـن أبـى بكـر الشـرجي الزبيـدي، تحقيـق د/ طـارق الجنـابي، عـالم الكتـب، الطبعـة الثانيـة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ م

٧- إعـراب القـرآن، لأبـي جعفـر أحمـد بـن محمـد النحـاس، تحقيـق د / زهيـر غـازي زاهد، عالم الكتب ـ بيروت– لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٨- إمـلاء مـا مـن بـه الـرحمن مـن وجـوه الإعـراب والقـراءات في جميـع القـرآن، لأبـي البقـاء عبـد الله بـن الحسـين بـن عبـد الله العكبـري ٥٣٨ – ٦١٦ هـ، دار الفكـر ـ بيـروت ـ لبنـان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٩- الإنصـاف في مسـائل الخـلاف لأبـي البركـات الأنبـاري، تحقيـق الشـيخ / محمـد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.

١٠- البحر المحيط، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عبد الله عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ/ ٢٠١٥ م، ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان - الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١١ - البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري تحقيق / طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م.

١٢- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن على بن إسحق الصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفي، مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القري، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٣- التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، تأليف أبي القاسم ابن الحسين الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه، وطبعة الزهراء بتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٨٧م.

١٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لأبي بكر الدمامينى، تحقيق/ محمد عبد الرحمن المفدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٦- التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

١٧- التفسير البسيط، لأبي الحسن على بن أحمد بن محمد الواحدي (ت٤٨٦ هـ)، تحقيق د/ مشترك، العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

١٨- تفسير الطبري (جامع القرآن في تأويل أي القرآن) لأبى جعفر محمد بن جرير

الطبري، طبعة دار الغد العربي.

١٩ – التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب للفخر الرازي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٠– توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق د/ فايز ذكى دياب، دار السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢١ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن ام قاسم المرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان، ط دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨ م.

٢٢ – التوطئة لأبي على الشلوبيني، تحقيق د / يوسف أحمد المطوع –١٩٨١م.

٢٣– الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق د/ فخرالدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الأوقاف الجديدة – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٩٣ م.

٢٤ – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، – ط دار إحياء الكتاب العربي– عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠ م.

٢٥ – الحجة في علل القراءات السبع، لأبى على الفارسي، تحقيق على النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د / عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٩٨٣م

٢٦– حدود النحو، لشهاب الدين أحمد بن محمد الأبذي المصري، تحقيق:أ.د/ خالد فهمي، مكتبة الآداب – القاهرة– الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٧ – خزانة الأدب، تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٨– الخصائص لأبى الفتح ابن جنى، تحقيق/ محمد النجار، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٢٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط دار الحديث.

٣٠ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

٣١ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين أبي الثناء الألوسي البغدادي، تحقيق / محمد حسين العرب، ط دار الفكر – بيروت، ونسخة أخرى ط الرسالة، تحقيق مشترك، الطبعة الثالثة، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥ م.

٣٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق / محمد باسل عيون السود، ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ٢٠١٠م.

٣٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار التراث، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٤ - شرح الألفية للأشموني، وبهامشه حاشية الصبان وشرح شواهد العيني ـ ط دار الفكر.

٣٥- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، ط دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣٦- شرح الجمل، لأبي عبد الله بن على بن أحمد بن الفخار، تحقيق د / روعة محمد ناجى، ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٣٧- شرح الجمل الكبير، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ط بغداد، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٣٨ - شرح الكافية، لرضى الدين الاستراباذي، ط عالم الكتب، بتحقيق د/ عبد العال مكرم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م.

٣٩ – شرح الكافية الشافية، لابن مالك تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٤٠ – شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد الواسطي الضرير، تحقيق د/ رجب عثمان، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م

٤١ – شرح المفصل، لموفق الدين أبي البقاء بن يعيش، ط عالم الكتب.

٤٢ ـ شرح ديوان الحماسة لأبى على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق/ أحمد أمين، عبد السلام هارون، ط دار الجيل –بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م

٤٣ – شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، –تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية.

٤٤ – شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد، ط دار الدقاق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٤٥ – شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق د/ رمضان عبد التواب وآخرين، ط دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ م.

٤٦ – صحيح البخاري، للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ضبط وتحقيق د/ مصطفي ديب البغا، دار اليمامة / ودار ابن كثير، دمشق وبيرت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٧ – ضرائر الشعر كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، تأليف أبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني، تحقيق د/ محمد زغلول سلام، د/ محمد مصطفي هدارة، ط دار منشأة المعارف، الإسكندرية.

٤٨- طبقات القراء، لمحمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، تحقيق/ أحمد خان، ط مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٤٩- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق / محمود محمد نصار، ط / دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م.

٥٠ - الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق / محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٧م

٥١- الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م

٥٢ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط دار الريان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.

٥٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ محي الدين رمضان، ط مؤسسه الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

٥٤- لسان العرب لابن منظور، دار صادر – بيروت – لبنان.

٥٥- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.

٥٦- المحتسب في تبيين شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق / علي النجدي ناصف وآخرين، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٥٧- المحصول في شرح الفصول، لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياد بن عبد الله البغدادي، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، ط / دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٥٨- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، نشره برجستراسر،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مكتبة المتنبي بالقاهرة.

٥٩- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كمال بركات، ط مركز البحث العلمي، دار إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

٦٠- المسائل الحلبيات صنعة أبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦١ - معاني القرآن، للفراء، تحقيق / عبد الفتاح شلبي، وأخرين، ط دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد بن هشام الأنصاري، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.

٦٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحق إبراهيم موسي الشاطبي، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.

٦٤ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق د/ على فاخر وآخرين، ط دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ٢٠١٠ م.

٦٥- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر- العراق، ١٩٨٢م.

٦٦- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٦٧- المقرب، لابن عصفور، تحقيق / أحمد عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط دار الكتب العلمية - بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٦٨- الممنوع في النحو، تأليف د/ عبد العزيز محمد فاخر ط التركي بطنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٩- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبى حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، ط / دار الطباعة المحمدية بالأزهر، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.

٧٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبى الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف بالأعلم الشنتمرى، تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان، ط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٧١ - الهداية إلى بلوغ النهاية، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/ مجموعة من الباحثين (رسائل علمية)، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م.

٧٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، ط دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

فهرس البحث

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	٢٩٨٩
٢	التمهيد	٢٩٩٣
	الدراسة التحليلية	
٤	المبحث الأول: امتناع تقديم الصلة ومعمولها على الموصول	٢٩٩٨
٥	المبحث الثاني: مواضع امتناع تقديم المبتدأ على الخبر.	٣٠٠٥
٦	المبحث الثالث: امتناع تقديم الخبر على المبتدأ.	٣٠٠٩
٧	المبحث الرابع: امتناع تقديم أخبار(كان) وأخواتها على أسمائها.	٣٠١٤
٨	المبحث الخامس: امتناع تقديم معمولات الأفعال الجامدة.	٣٠١٩
٩	المبحث السادس: امتناع تقديم أخبار (إن) وأخواتها أو معمولاتها عليها، وعلى أسمائها.	٣٠٣٣
١٠	المبحث السابع: امتناع تقديم (أنَّ) في الكلام.	٣٠٣٩
١١	المبحث الثامن: امتناع تقديم الفاعل ـ أو نائبه ـ على عامله.	٣٠٤١
١٢	المبحث التاسع: امتناع تقديم المفعول به على فاعله.	٣٠٤٦
١٣	المبحث العاشر: امتناع تقديم المفعول معه على عامله، وعلى مصاحبه.	٣٠٤٨
١٤	المبحث الحادي عشر: امتناع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له.	٣٠٥٠
١٥	المبحث الثاني عشر: امتناع تقديم الحال على عاملها إذا كان معنى فعل.	٣٠٥٢
١٦	المبحث الثالث عشر: امتناع تقديم التمييز على عامله.	٣٠٥٤
١٧	المبحث الرابع عشر: امتناع تقديم المضاف إليه على المضاف، وامتناع تقديم معمول المضاف إليه عليه.	٣٠٥٦
١٨	المبحث الخامس عشر: امتناع تقديم معمول الصفة المشبهة عليها.	٣٠٦٨
١٩	المبحث السادس عشر: امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه.	٣٠٧٠

٢٠	المبحث السابع عشر: امتناع تقديم النعت على المنعوت.	٣٠٧٣
٢١	المبحث الثامن عشر: امتناع تقديم المعطوف بالحرف على المعطوف عليه	٣٠٧٦
٢٢	المبحث التاسع عشر: امتناع تقديم معمول اسم الفعل عليه.	٣٠٧٩
٢٣	المبحث العشرون: الحروف التي لها الصدارة في الكلام.	٣٠٨٦
٢٤	الخاتمة والنتائج	٣٠٨٩
٢٥	المصادر والمراجع	٣٠٩٢
٢٦	الفهرس	٣١٠٠